خارطة طريق نحو خطّة اقتصاديّة-اجتماعيّة لاتحاد بلديات الجـــومة، محافظة عكّار

الجمهورية اللبنانية
وزارة الشؤون الاجتماعية

In partnership with the
Ministry of Social Affairs

UN-HABITAT

Ambasciata d'Italia
Beirut

AGENZIA ITALIANA
PER LA COOPERAZIONE
ALLO SVILUPPO

Funded by the Italian Agency for Development Cooperation

خارطة طريق نحو خطّة اقتصاديّة-اجتماعيّة لاتحاد بلديات الجـــومة، محافظة عكّار

المرجع: خارطة طريق نحو خطة اقتصادية-اجتماعية لاتحاد بلديات الجومة، محافظة عكّار، بيروت: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية -لبنان - ٢٠٢٣.

حقوق النشر © ٢٠٢٣ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية جميع الحقوق محفوظة.
لا يجوز استنساخ أي جزء من هذا التقرير أو تخزينه أو نقله بأي شكل من الأشكال - إلكترونياً، ميكانيكياً، بالتصوير، التسجيل أو بأي وسيلة أخرى - دون إذن مسبق من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

صورة الغلاف © منجي موسى (٢٠٢٣)

UN-HABITAT

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية هي الجهة المتخصّصة ضمن منظمات الأمم المتحدة في موضوع التمدد العمراني، وهي مكلّفة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بتعزيز المدن والمراكز الحضرية المستدامة اجتماعياً وبيئياً بهدف توفير مأوى لائق للجميع. يقوم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بمساعدة صانعي السياسات والمجتمعات المحلية على التعامل مع قضايا التمدد العمراني والمدن وإيجاد حلول مستدامة وفعّالة على المدى الطويل.

للمزيد من المعلومات:
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
مبنى الأمم المتحدة، الطابق الخامس، رياض الصلح، بيروت، لبنان
الهاتف: ٩٧٨٣٩٨ ١ ٩٦١+
البريد الإلكتروني: unhabitat-lebanon@un.org
الموقع الإلكتروني: www.unhabitat.org/Lebanon

تم إعداد هذا التقرير بدعم من الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون.

التنويه والشكر

يتقدم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بالشكر من جميع الأفراد الذين شاركوا وساهموا في إعداد وتطوير هذا الكتيب الذي يحدد التوجهات الاستراتيجية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية لاتحاد بلديات الجومة – محافظة عكّار.

ويتوجه البرنامج بشكلٍ خاص بالشكر إلى رئيس اتحاد بلديات الجومة وأعضاء وممثلي الاتحاد ومنسق مركز الخدمات الإنمائية في حلبا الذين ساهموا في تسهيل جمع البيانات وشاركوا في الجلسات التشاورية وتحليل النتائج، كما ينوّه البرنامج بالدور الرئيسي الذي قام به أعضاء الفريق الميداني في جمع البيانات وإعداد وتنفيذ اللقاءات الحوارية والتشاورية مع الأطراف المعنية.

كما نشكر رؤساء وممثلي البلديات والجمعيات الأهلية والأندية الرياضة والكشفية والفرقاء وأعضاء المجتمع المحلي على دورهم الفعّال ومشاركتهم القيّمة خلال الاستشارات واللقاءات التي أجريت وأدت إلى انتاج هذا الكتيب.

وأخيراً لا بد من تقديم الشكر إلى معالي وزير الشؤون الاجتماعية وفريق عمله على دعمهم ومواكبتهم لعملية تنفيذ المشروع إضافةً إلى مراجعة محتوى الكتيب.

مدير المشروع: ليدي حبشي
المؤلفون: ايلي معيكي، ريتا كوسا، علياء شعبان، لارا مقصود
المحررون: طارق عسيران، علياء شعبان، نانور كاراجوزيان
المراجعون: تاينا كريستيانسن، ليدي حبشي
مصمم الجرافيك: راشال أبي راميا
الخرائط والمعلومات الجغرافية: رشا سرحال، شربل أبو شقرا

كلمة وزارة الشؤون الاجتماعية

إن تطورات الحياة الاقتصادية المتلاحقة أصبحت تحتم على مؤسسات الدولة التعديل في النموذج الاقتصادي السابق وليد فلسفة الاستجابة السريعة والمؤقتة للأزمات، كيف وإذا ارتبط هذا النموذج بنموذج حماية اجتماعية، رعائية، وتنموية، وعليه أصبح لزاماً علينا أن نعمل على تلبية توقعات وحاجات المجتمع التي ترتبط بالتخطيط الاستراتيجي ضمن امكانات مدروسة ومنظمة.

تضطلع وزارة الشؤون الاجتماعية بمسؤوليتها الإنمائية وتلتزم إجراء نشاطها الإنمائي على الصُعد كافة ضمن نطاق مراكزها للخدمات الإنمائية، وهي تعمل بالتنسيق بين المنظمات الدولية والمجتمع المحلي والسلطات المحلية.

من هنا نعمل وشركائنا على التواصل مع الأطراف المعنية ومشاركتها مخططاتنا والتدابير الآيلة، لكي نشترك معهم في عملية قياس وتقييم الأداء لإعداد التقارير بالنتائج، تعبيراً عن التزامنا بمسؤوليتنا الاجتماعية لما لها من دور في تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

وإننا إذ نضع هذه الدراسة بين أيديكم فهو فقط لتطبيع نتائجها مع المجتمع والاستفادة مما تمكنا من القيام به، والمأمول منه تحسين الظروف الاجتماعية الاقتصادية للمعنيين ضمن القطاع المحدد لاتحادات البلديات، وتأمين فرص العمل وتطوير القدرات، كما تمكين العمل الممأسس إن لناحية وضع الخطط من قبل الاتحادات البلدية بالشراكة مع مراكز الخدمات الإنمائية أو لناحية العمل على استقطاب التمويل الممكن لمثل هذه المخططات دائماً تحت مظلة التعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني والمجالس البلدية.

الدكتور هكتور الحجار
معالي وزير الشؤون الاجتماعية

© منجي موسى (٢٠٢٣)

كلمة الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون

الخطوات الأساسية قبل أية مبادرة هي فهم وتحليل الموارد والتحديات، والتخطيط بطريقة مشتركة بين القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني، وتصميم استراتيجيات القطاعات على المستوى المحلي بمشاركة الأطراف المحلية والوطنية، وتحديد أولويات التدخل.

بينما يتم إعداد الكتيّب، يواجه لبنان واحدة من أشد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية: الاستجابة لاحتياجات الأفراد هي ضرورة قصوى، ومع ذلك، فإن إدخال الإصلاحات استناداً إلى استراتيجيات مشتركة ومتفق عليها أمر أساسي لضمان الاستدامة وتجنب التكيّف المستمر مع حالات الطوارئ.

في هذا السياق، يجدر التركيز على الجانب الاقتصادي والاجتماعي عند تحضير خارطة الطريق لاتحادات البلديات العشر. اعتمدت الطريقة المتبعة على تعزيز الحوار بين اتحادات البلديات والبلديات ومراكز التنمية الاجتماعية لوزارة الشؤون الاجتماعية والمنظمات اللبنانية غير الحكومية وأصحاب المصلحة في القطاع الخاص.

تُعدّ خارطة الطريق الخطوة الأولى نحو المبادرات التي يتعيّن تنفيذها في المدى القصير وتلك المتعلقة باستراتيجيات طويلة المدى، مع تعزيز وتوجيه وإصلاح الأنظمة الوطنية القائمة.

تقدّر الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون دور وزارة الشؤون الاجتماعية في تيسير هذه العملية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وتشير الى التعاون الطويل الأمد بين إيطاليا والوزارة بهدف دعم التنمية المحلية ونظام الرعاية لتوفير الخدمات الاجتماعية.

تتطلع إيطاليا إلى استمرار هذه المبادرة من خلال الإجراءات العملية نحو التنمية الاقتصادية المحلية.

السيدة أليساندرا بييرماتي
مديرة المكتب في بيروت

كلمة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في لبنان

يسرّ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) وبالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون بتقديم سلسلة من الكتيبات التي تهدف إلى وضع التوجهات الإستراتيجية نحو تنمية اجتماعية واقتصادية مستقبلية لـ ١٠ اتحادات بلديات لبنانية. تمّ تحديد التوجهات من قبل الاتحادات والجهات المعنيّة المحليّة بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والأكاديميين والقطاع الخاص وممثلي مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية. وقد تمّ ذلك من خلال نهج تشاركي من الأسفل إلى الأعلى (bottom-up)، مع الإشارة إلى أنّ التخطيط العملي في المستقبل يمكن أن يساهم في التخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية على الصعيدين الوطني والمحلي.

خلال فترة إعداد هذا الكتيب، كان لبنان وما يزال يواجه تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة وعميقة؛ حيث تتحمل الاتحادات والبلديات بشكلٍ كبيرٍ تأثيرات هذه التحديات وتكون في الطليعة في الاستجابة المحلية للتحديات. تحتوي هذه الكتيبات على بيانات ومعلومات تمّ جمعها من مصادر متعددّة وتم تحديدها وترتيبها من قبل الاتحادات، لتشير إلى الحاجات الأساسية والأولويات المحلية على المدى القصير والمتوسط والطويل. وتساعد هذه الكتيبات في تطوير خطط عمل اجتماعية واقتصادية شاملة تستهدف احتياجات المجتمعات في مجالات الصحة والتعليم والزراعة والبنية التحتية والسياحة، وغيرها. ويقدّم الكتيّب نتائج وتحليلات أجرتها الفرق المحلية العاملة على مستوى كل اتحاد بلديات بشأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

تحدد هذه الكتيبات نقاط القوة والضعف والفرص الاقتصادية والاجتماعية المتاحة لكل اتحاد بلديات، وتقدم قاعدة بيانات يمكن استخدامها لتوجيه استثمارات الموارد الأخرى من قبل الاتحادات والبلديات وأصحاب المصلحة الخارجيين. تخلص الكتيبات بمجموعة من التوصيات لكل اتحاد بلديات كما تقدم رؤية حول القطاعات المحددة التي يجب التركيز عليها استناداً إلى الوقائع القائمة وتوافر الموارد الطبيعية وقابلية التنفيذ.

سيساعد تنفيذ هذه التوصيات على تحسين وتوفير الخدمات الأساسية والاجتماعية، وزيادة فرص العيش، وبالتالي تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية ورفاهية المجتمع.

يأمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أن تكون هذه الكتيبات مصدراً قيماً لاتحادات البلديات أثناء تطوير وتنفيذ خطط العمل الاجتماعية والاقتصادية المستقبلية لتحسين حياة مجتمعاتهم.

تاينا كريستيانسن
مديرة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

محتويات التقرير

قائمة الجداول والأشكال ٩
ملخص عن المشروع ١٠
نظرة عامة على المشروع ١١
هدف المشروع ١١
النتائج المتوقعة ١١
المدة الزمنية ١١
التغطية الجغرافية ١١
الجهات المستفيدة ١١
النتائج المحققة ١٢
المنهجية المتبعة والأدوات المستعملة ١٣
إختيار إتحادات البلديات ١٣
معلومات عامة عن الاتحاد ١٥
واقع الخدمات الاساسية والاجتماعية ٢٠
المياه ٢٠
الطرقات والمواصلات ٢٠
المباني والمنشآت ٢٠
الكهرباء ٢١
الصرف الصحّي ٢١
النفايات ٢١
الإتصالات ٢١
تحليل واقع الخدمات الاساسية ٢٢
القطاع الصحّي ٢٣
القطاع التربوي ٢٣
الوظائف العامة ٢٦
القطاع الخاص ٢٦
قطاع المهن والحرف (أعمال حرفية ومهنية ومعمارية وغيرها) ٢٦
قطاع الزراعة ٢٧
قطاع الصناعة ٢٧
قطاع التجارة ٢٧
قطاع السياحة ٢٧
التحويلات من الخارج ٢٧
التوجهات الاستراتيجية ٣٠
خارطة طريق القطاع الزراعي ٣٦
خارطة طريق القطاع السياحي ٣٨
خلاصة ٤١

© منجي موسى (٢٠٢٣)

قائمة الجداول والأشكال

جدول ١: لائحة الاتحادات المستهدفة من خلال المشروع ١٣

شكل ١: أصحاب المصلحة المشاركون في تطوير الكتيبات ١٢
شكل ٢: موقع الاتحادات العشرة المستهدفة من خلال المشروع ١٤
شكل ٣: خريطة تظهر حدود البلديات ضمن اتحاد بلديات الجومة ١٥
شكل ٤: خريطة تظهر نموذج الإرتفاع الرقمي (بالمتر) ضمن اتحاد بلديات الجومة ١٦
شكل ٥: صورة جوية لاتحاد بلديات الجومة ١٧
شكل ٦: نسبة استخدام الأراضي من إجمالي مساحة اتحاد بلديات الجومة ١٨
شكل ٧: خريطة استخدام الأراضي لاتحاد بلديات الجومة ١٨
شكل ٨: توزع نسبة الفئات العمرية للسكّان ضمن اتحاد بلديات الجومة ١٩
شكل ٩: توزّع اليد العاملة حسب القطاعات ضمن اتحاد بلديات الجومة ٢٦

ملخص عن المشروع

يندرج إعداد هذه الخطة في سياق مشروع **«دعم المجتمعات المحلية لتحسين التّخطيط المحلي من أجل تنمية اجتماعية واقتصادية»** والذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-HABITAT) بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية وبتمويل من الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون.

قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بتكليف فريق عمل من موظفيها في مراكز الخدمات الإنمائية وفروعها المتواجدة ضمن النطاق الجغرافي لاتحادات البلديات العشرة التي تمّ اختيارها، كما قام كل اتحاد بلديات بتسمية شخص/منسق شارك في كافة مراحل إعداد الخطة المحلية. وقام برنامج UN-Habitat بتسمية فريق عمل لمتابعة الأنشطة مع منسقي المراكز والاتحادات.

قام فريق العمل المسؤول عن كل اتحاد بلديات، وبالتشاور مع رئيس الاتحاد ورؤساء البلديات، بتأليف فريق عمل محلي ميداني مكوّن من ممثلين عن الاتحاد، البلديات، الجمعيات الأهلية، تلامذة الجامعات، القطاع الخاص، مراكز الخدمات الإنمائية، وغيرها.

قام برنامج UN-Habitat بتصميم وتنفيذ برنامج تدريبي لتقديم الدعم الفني وتدريب الفرق المحلية على تقنيات وأدوات جمع المعلومات وتحليلها للتمكن من إشراك كافة شرائح المجتمع وصولاً إلى تحديد التوجهات الاستراتيجية للاتحاد. قامت الفرق المحلية الميدانية بجمع وتحليل البيانات خلال العمل الميداني الذي تضمّن جلسات تشاورية واجتماعات تقنية مع الفئات المعنية كافةً، من فعاليات، خبراء، نشطاء محليين، أفراد من المجتمع المحلي (نساء، كبار سن، شباب، اطفال وغيرها...).

لقد مرّت مراحل جمع وتأكيد المعلومات على المستوى المحلي عبر الخطوات التالية:
١) جمع معلومات عن البلديات التابعة للاتحادات بحسب الاستمارة المُعدّة من قبل المشروع؛ ٢) عقد جلسات تشاورية مع أصحاب المصالح وممثلي المجتمعات المحلية؛ ٣) إجراء مقابلات فردية مع أصحاب القرارات في تلك البلديات. تلى جمع المعلومات تحليل الواقع المحلي والخدمات والقطاعات للوصول إلى وضع توجهات استراتيجية تساعد في دعم وتحسين الحالة الاقتصادية-الاجتماعية للاتحاد. بالإضافة إلى ذلك، تمّ تقييم نقاط الضعف ونقاط القوة والفرص المتاحة ضمن كافة القطاعات، وتم العمل على تحديد قطاع أو قطاعين في كل اتحاد، والبناء على المقومات المتوفرة فيها لتحديد توجّهات واضحة للمستقبل.

في اتحاد بلديات الجومة، أظهرت الاستشارات أن الخدمات الأساسية والاجتماعية تضعف بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية المستمرة، وأن معظم القطاعات تأثرت بشكل يجعل السلطات المحلية غير قادرة على التشغيل أو الصيانة بفعالية. من أجل تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في اتحاد بلديات الجومة، أوصى أصحاب المصلحة المحليين بالتركيز على قطاعي الزراعة والسياحة. تم ترجمة ذلك إلى اتجاهات استراتيجية وخريطة طريق مقترحة لكل من هذين القطاعين بهدف تقديم رؤية لتخطيط العمليات المستقبلية والتدخلات.

نظرة عامة على المشروع

هدف المشروع

يهدف المشروع إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكّان المحليين، من خلال تعزيز قدرات التخطيط على مستوى الاتحادات ومن خلال تعزيز التعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني.

تم تكييف نطاق المشروع لتلبية الاحتياجات الناشئة في البلاد ومواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتغيرة منذ عام ٢٠١٩. وبهذا السياق، تغيّر تركيز المشروع من هدفه الأساسي الذي كان يتعلق بتطوير استراتيجيات شاملة لجميع القطاعات المستهدفة في اتحادات البلديات المعنية إلى التركيز بشكل رئيسي على تحديد الاتجاهات الاستراتيجية الرئيسية في بعض القطاعات الحيوية التي يمكن أن تساهم في تنمية الاقتصاد المحلي في المستقبل.

النتائج المتوقعة

- وضع خطط اقتصادية-اجتماعية من قبل الاتحادات ومراكز الخدمات الإنمائية والمعنيين بهذا الشأن[1].
- استقطاب التمويل من جهات متعددة لتنفيذ مشاريع ناتجة عن الخطة الاقتصادية-الاجتماعية.

المدة الزمنية

٢٠١٨-٢٠٢٣
(توقف المشروع خلال جائحة كورونا والأزمة الاقتصادية)

التغطية الجغرافية

- من أصل ٦٠ اتحاداً على مستوى لبنان، فقط ٣٨ منها إستجابوا للدعوة وقاموا بتسمية ممثلين عنهم
- من أصل ٣٨ اتحاداً، تمّ اختيار ١٠ اتحادات بلديات ضمن المحافظات اللبنانية بناءً على معايير واضحة (الاطلاع على جزء «المنهجية» أدناه).

الجهات المستفيدة

- مختلف الفئات الاجتماعية من رجال، نساء، كبار سن، شباب، أطفال، ذوو الاعاقة.
- اتحاد البلديات.
- مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية.
- الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية.
- المجتمع المحلي.

[1] كما هو مفصل في جزء «المنهجية» أدناه، لم يكن الهدف من المشروع إنتاج خطط عمل اقتصادية-اجتماعية بشكل كامل. الكتيبات التي تم تطويرها تهدف إلى وضع أسس لتطوير مستقبلي لمثل هذه الخطط التفصيلية من قبل السلطات المحلية أو الجهات المعنية المهتمة.

النتائج المحققة

- إعداد وإنتاج مواد تدريبية لتنفيذ ورش عمل لفريق عمل المشروع، وإنتاج استمارات ونماذج لجمع المعلومات.

- تشكيل فريق عمل مؤلف من ٧ منسقين من مراكز الخدمات الإنمائية، ١١ ممثلاً من ١٠ اتحادات بلديات، و٨ موظفين من فريق عمل برنامج UN-Habitat لتنفيذ ومتابعة أنشطة المشروع (شكل ١).

- تصميم وتنفيذ ٥ ورش عمل لمنسقي مراكز الخدمات الإنمائية وممثلي إتحادات البلديات، تناولت تعريف المشروع، والأدوار والمسؤوليات المنوطة بفرق العمل، المهارات الحياتية، تدريب المدربين، كيفية إجراء مسح لأصحاب المصلحة بطرق تشاركية، كيفية تشكيل الفرق الميدانية وتوزيع الأدوار على أعضائها، كيفية جمع وتحليل المعلومات، كتابة الرؤية وخطط العمل وكتابة المشاريع.

- تشكيل ١٠ فرق ميدانية للاتحادات العشرة مؤلفة من ١٠-١٢ شخص يمثّلون البلديات والجمعيات والمنظمات والتعاونيات والنوادي والمؤسسات التعليمية للمساعدة في جمع المعلومات الخاصة بكل بلدية (شكل ١).

- تصميم وتنفيذ ١٠ ورش عمل لتطوير مهارات الفرق الميدانية التي تمّ تشكيلها، بما في ذلك تقنيات التواصل وأساليب تحفيز المجتمع المحلي وإدارة الاجتماعات وتقنيات فن الحوار. وشمل ذلك أيضاً التعلم على استخدام مجموعة واسعة من أدوات البحث والتقنيات من بينها استخدام المراجع، الإستمارة، الملاحظة الميدانية، المقابلات، الجلسات التشاورية، ومجموعات العمل المركّزة.

- تصميم وتنفيذ ١٠ ورش عمل ضمن كل من اتحادات البلديات هدفت إلى تطوير مهارات الفرق الميدانية على قراءة وتحليل المعلومات والبيانات التي تم جمعها عن الوضع الراهن لكل اتحاد بلديات. وشمل ذلك تحديد الرؤية والاتجاهات الاستراتيجية، وإعداد الأطر المنطقية للاتجاهات والقطاعات الاستراتيجية ذات الأولوية ليتم التركيز عليها.

- تعبئة ١٤٢ استمارة لـ ١٤٢ بلدية تابعة للاتحادات العشرة المستهدفة من خلال المشروع.

- عقد ١٤٢ اجتماعاً مع ١٤٢ بلدية و٥٢ اجتماعاً مركّزاً و٦١ جلسة تشاورية و٢٠ اجتماعاً مع رؤساء الاتحادات.

- إصدار ١٠ كتيبات تتضمن توجهات عمل اقتصادية اجتماعية لعشر اتحادات بلديات.

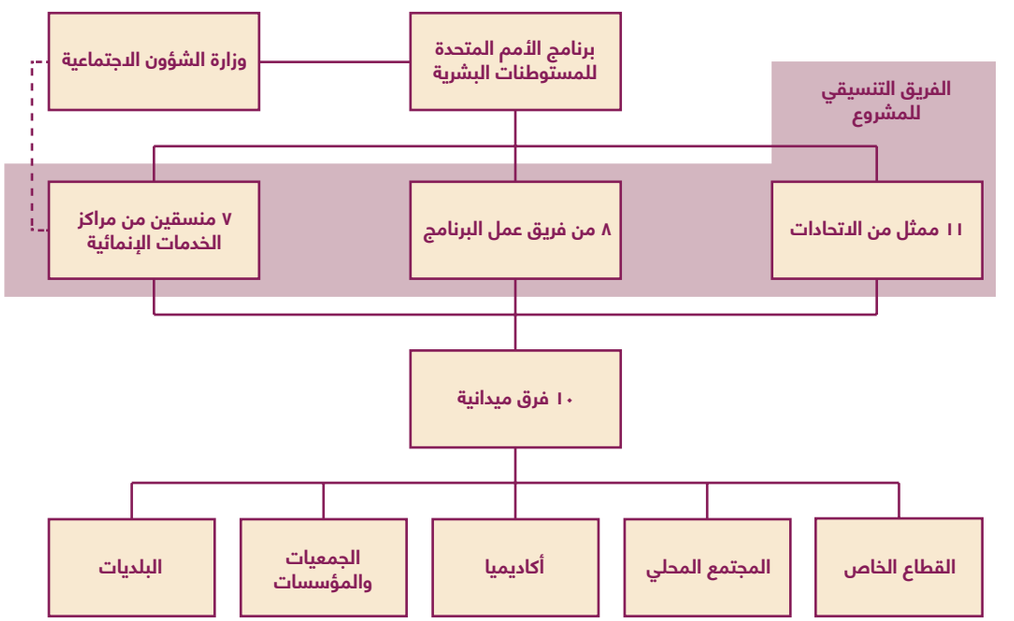

شكل ١: أصحاب المصلحة المشاركون في تطوير الكتيبات

المنهجية المتبعة والأدوات المستعملة

إن دعم وتمكين عدد من اتحادات البلديات من تحديد التوجهات الاستراتيجية لمجتمعاتها المحلية، ووضعها في إطار خطط اقتصادية اجتماعية، هو الهدف الأساسي الذي عمل عليه المشروع. وقد تمّ ذلك عبر إجراء تحليلات للواقع المحلي في هذه الاتحادات ودراسة القطاعات والخدمات التي تشكّل المقومات الأساسية فيها. وتقدّم هذه الخطط إطاراً عملياً للسير بخطوات مستقبلية باتجاه تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة. وبالتالي فهي تشكّل أداة لأصحاب القرار على المستويين المحلي والوطني، بالإضافة إلى وكالات التنمية من أجل البناء عليها في مرحلة إعداد برامجهم وسياساتهم الوطنية والمحلية.

لا تهدف هذه الكتيبات إلى تقديم خطط عمل استراتيجية اقتصادية شاملة بالكامل، ولكنها تقدم عناصر الأساس ونقاط البداية متأملين من صانعي القرار ذوي الصلة في البناء عليها لدعم جهود التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية في المستقبل.

بالتشاور مع الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون ومنسقي وزارة الشؤون الاجتماعية، تمّ الإتفاق على التركيز خلال إعداد الدراسة على القطاعات الإنتاجية. في هذا السياق، تضمّنت الدراسة وصف سريع لوضع الخدمات الأساسية ضمن اتحاد البلديات مع بعض التوصيات البسيطة، كما تضمنّت معلومات حول الخدمات الاجتماعية على مستوى الصحة والتربية والثقافة/المساحات العامة. أما لجهة القطاعات الإنتاجية فقد ركّزت الدراسة على قطاعين أساسين في كل اتحاد بحسب نتائج جمع وتحليل المعلومات.

وقد اعتمد المشروع على مقاربة تشاركية ركّزت على انخراط العناصر البشرية المحلية خلال مراحل إعداد الخطط كافةً. لذلك، تمّ استحصال معظم الأرقام المعروضة في الكتيبات من خلال جمع البيانات وتحليلها بالمشاركة والتعاون مع أصحاب المصلحة المحليين في اتحادات البلديات. تمت هذه العملية بهدف توفير قاعدة أولية من البيانات المستندة لمعرفة مسائل مرتبطة بالتنمية الاقتصادية-الاجتماعية للاتحادات المحلية المعنية. وتشير هذه الكتيبات إلى أنه ستكون هناك حاجة إلى إجراء تقييمات أعمق في المستقبل لتوضيح وتفصيل البيانات التي تم جمعها وتحليلها لأغراض هذه السلسلة من الكتيبات.

وفي إطار هذا النهج التشاركي، تضمنت منهجية تطوير هذه الكتيبات الخطوات والعناصر التالية:

اختيار اتحادات البلديات:

- تمّ التواصل مع ٦٠ اتحاد بلديات و فقط ٥٤ لبّوا الدعوة للمشاركة في لقاء تعريف المشروع عبر تطبيق Teams بسبب جائحة كورونا.
- من أصل ٥٤ اتحاد بلديات شاركوا في اللقاء، أرسل ٣٨ منها نماذج «إبداء الاهتمام» للمشاركة في المشروع، والذي تضمّن معلومات عامة عن الاتحاد، وتمت مشاركة الخطط الاستراتيجية وخطط العمل التابعة لهم مع إدارة المشروع.
- من بين ٣٨ اتحاداً بلدياً، تم استبعاد ٢١ اتحاداً بسبب توفّر خطط استراتيجية وبرامج ذات صلة مدعومة من مختلف المنظمات الدولية والجهات المانحة. ومن بين الـ ١٧ اتحاداً المتبقين، تم اختيار ١٠ في النهاية لتطوير كتيبات توجيهية تحدد الاتجاهات الاستراتيجية لتنمية الاقتصاد المحلي، استناداً إلى عدة معايير، بما في ذلك كثافة السكّان، وارتفاع نسبة النازحين/اللاجئين، وارتفاع معدلات الفقر، وانخفاض قيمة الميزانية البلدية السنوية، ومحدوديّة أو حتى عدم وجود دعم مالي سابق من الجهات المانحة[٢]. كانت إحدى معايير الاختيار أيضاً وجود تمثيل لاتحادات البلديات من جميع محافظات لبنان. الاتحادات العشرة المستهدفة تشمل:

النبطية	الجنوب	بعلبك-الهرمل	البقاع	جبل لبنان	الشمال	عكّار
إقليم التفاح	قضاء جزين	شمال بعلبك	قلعة الاستقلال	جرد الأعلى–بحمدون	قضاء زغرتا	الجومة
				الشوف السويجاني		جرد القيطع
				إقليم الخروب الشمالي		

جدول ١: لائحة الاتحادات المستهدفة من خلال المشروع

[٢] تم جمع هذه المعلومات من خلال الاستمارات التي قدمتها الاتحادات سابقاً كجزء من مرحلة «إبداء الاهتمام» المذكورة أعلاه. واستندت بعض المعلومات أيضاً على معرفة منسقي برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

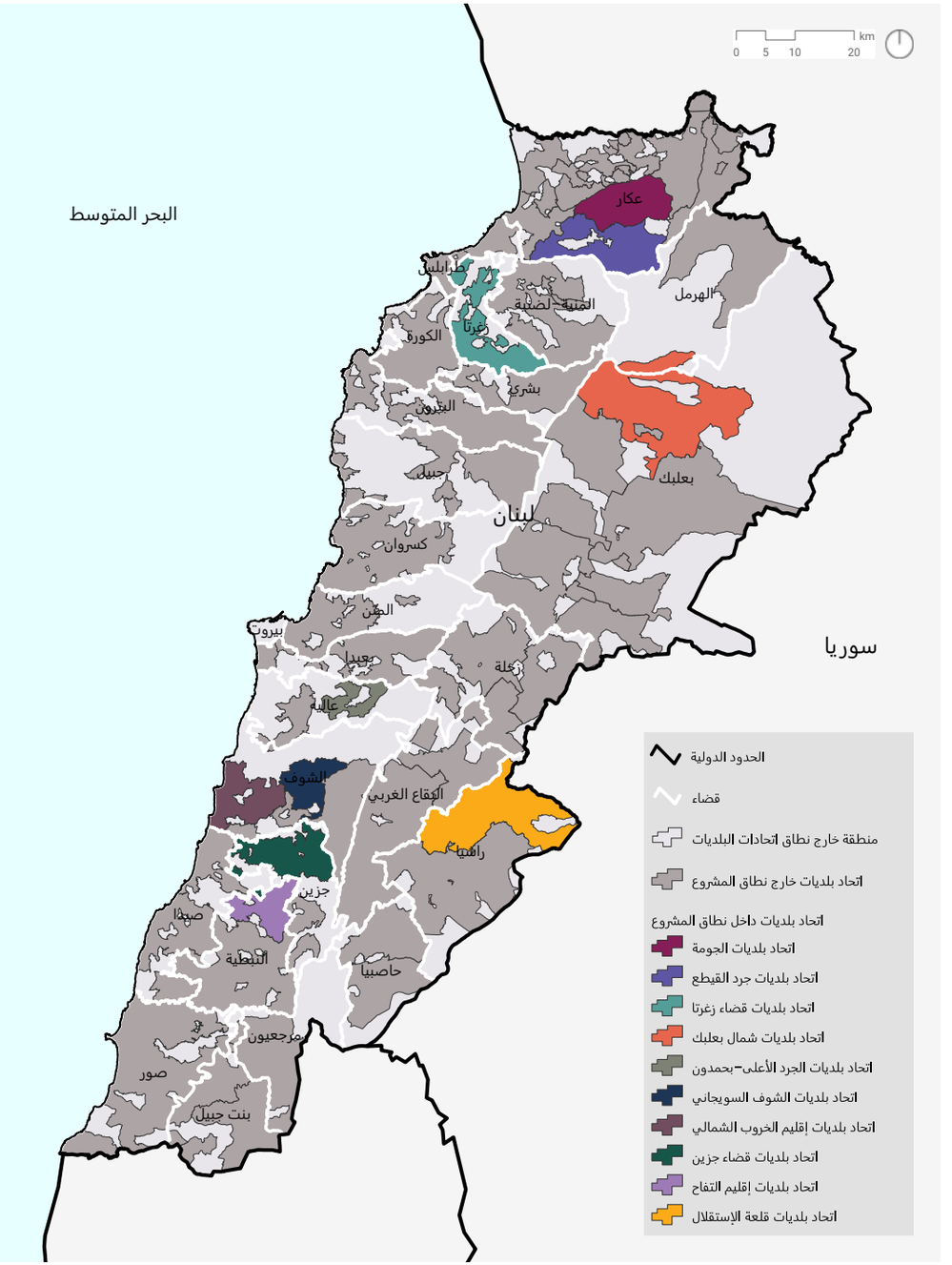

شكل ٢: موقع الاتحادات العشرة المستهدفة من خلال المشروع
المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٣)

معلومات عامة عن الاتحاد

يقع اتحاد بلديات الجومة ضمن محافظة عكّار حيث يضم ١٨ بلدية (شكل ٣)، إستقالت منها ثلاث بلديات هي بينو-قبولا وتكريت ورحبة، ويتراوح حجم مجالسها بين ٩ أعضاء (ايلات، ممنع، العيون، تلة وشطاحة، ضهر الليسينية، الشقدوف)، ١٢ عضواً (بزبينا، الدورة، تاشع، بيت ملات، البرج عكّار، جبرايل، عين يعقوب)، و١٥ عضواً (رحبة، بينو-قبولا، عيات، تكريت) و١٨ عضواً فقط في عكّار العتيقة.

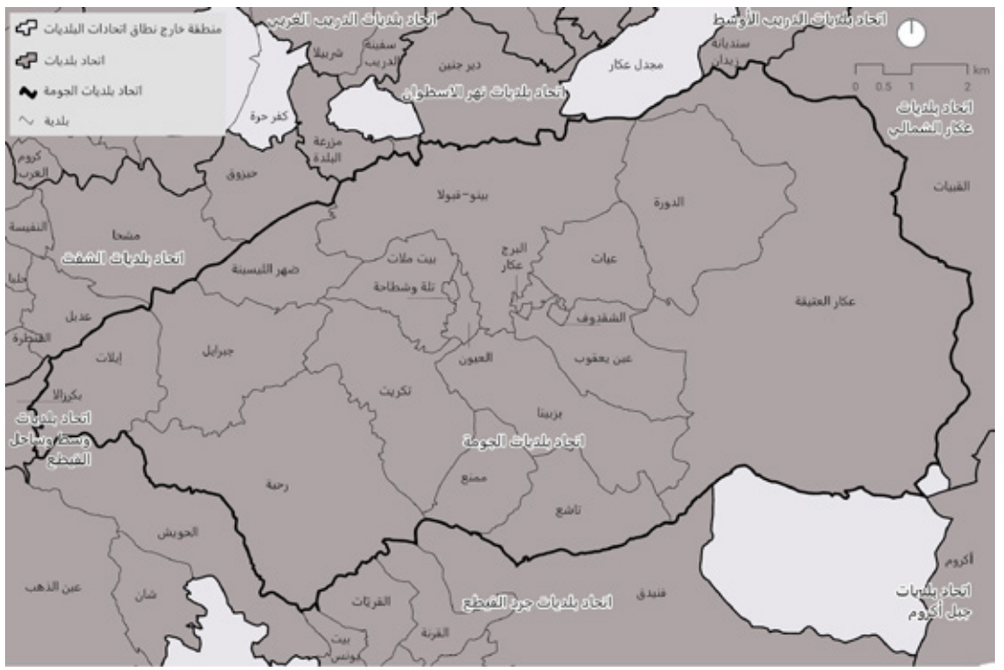

شكل ٣: خريطة تظهر حدود البلديات ضمن اتحاد بلديات الجومة
المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٣). تمّ تحديث حدود اتحاد بلديات الجومة بناءً على تكوينه البلدي من قبل فريق نظم المعلومات الجغرافية بالإستناد إلى المعلومات المتوفرة من المسح مع البلديات، المصادر المفتوحة، ومصادر البيانات الثانوية ذات الصلة الأخرى

تبلغ مساحة الاتحاد حوالي ١٠٢ كيلومتراً مربعاً ويتراوح ارتفاع بلدات الاتحاد عن مستوى سطح البحر ما بين ٢٣٠ متراً عند بلدة إيلات من جهة حلبا و١٦٤٠ متراً عند أعلى نقطة في بلدة عكّار العتيقة (شكل ٤). يحيط ببلدات الاتحاد سلسلة جبال طبيعية من كافة الجهات ويحده شرقاً بلدة القبيات وغرباً بلدتي مشحا وعدبل وشمالاً دير جنين والهدّ ومجدل عكّار وجنوبا الحويش والقريات والقموعة.

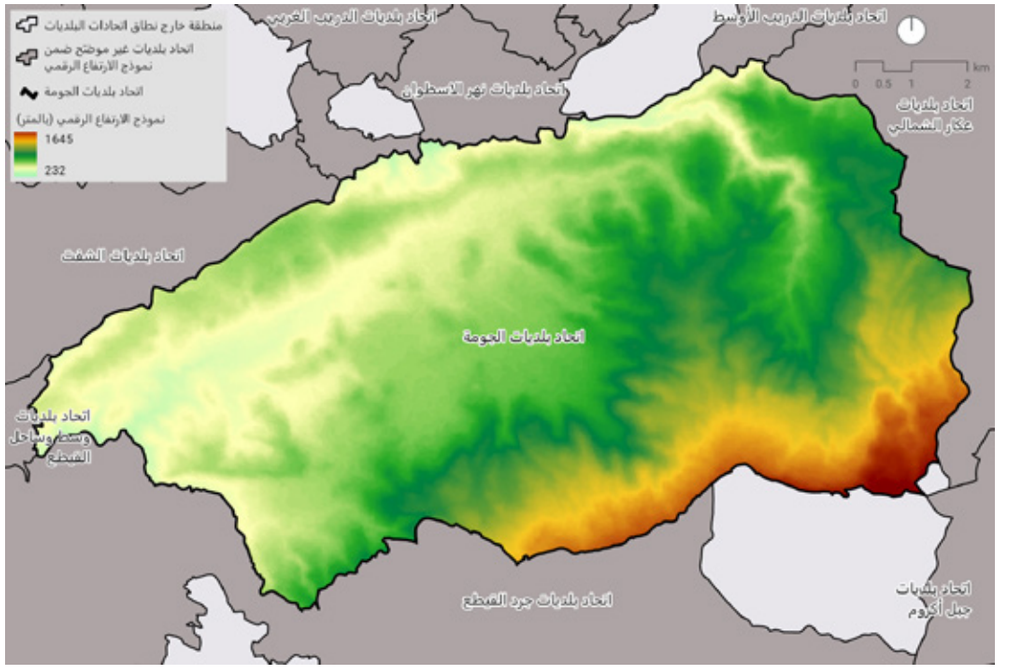

شكل ٤: خريطة تظهر نموذج الإرتفاع الرقمي (بالمتر) ضمن اتحاد بلديات الجومة
المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٣). تمّ استخراج هذه الخريطة من النموذج العالمي للارتفاع الرقمي الفضائي المتقدم للإشعاع الحراري والانعكاس (ASTER) الإصدار ٣ (GDEM V٣)، بدقة مكانية تبلغ ٣٠ متراً، تمّ تنزيله من موقع مسح الولايات المتحدة الجيولوجي (USGS)

يتميز اتحاد بلديات الجومة بموقع جغرافي مثالي يربطه بالعديد من قرى وبلدات محافظة عكّار من كافة الجهات مما يجعله ممراً إلزامياً لسكّان المناطق المحيطة، وعاملاً مساعداً لتحريك العجلة الاقتصادية.

شكل ٥: صورة جوية لاتحاد بلديات الجومة
المصدر: صورة عالية الدقة تمّ استخراجها من خدمة صور العالم عبر الإنترنت لشركة Esri

كما يتميّز الاتحاد ببيئته الخضراء وطبيعته الخلّابة وجمال أحراجه الكثيفة التي تتنوّع فيها الأشجار الحرجية، والتي تغطي أغلب مساحته (الاشكال ٧,٦,٥). ويشتهر الاتحاد بنوعية الأشجار المثمرة الموجودة فيه مثل التفاح، الاجاص، الخرمة، الزيتون، اللوز، العنب، المشمش، وغيرها، وهذا ما ينفرد به عن سائر بلدات وقرى عكّار.

وما يميّزه أيضاً أنّه يحتضن نسبة مرتفعة من المتعلّمين، بعضهم يتولّون مناصب ووظائف عامة وخاصة في لبنان وبلاد الاغتراب.

المناطق الاصطناعية ضمن الاتحاد تمثل ١١,٩١ في المئة (١١,٦٥ كيلومتر مربع) من مجموع المساحة، بينما تغطي المناطق المغطاة بالأشجار ٥١,٣٥ في المئة (٥٠,٢٦ كيلومتر مربع) من الأرض وتمتد المناطق الزراعية على نسبة تبلغ ٣٤,٧٩ في المئة (٣٤,٠٥ كيلومتر مربع). المناطق غير المنتجة (الأراضي غير المستخدمة) تشكل ٠,٩٦ في المئة (٠,٩٤ كيلومتر مربع)، والأنهار ٠,٠٩ في المئة (٠,٠٨ كيلومتر مربع)، والأراضي العشبية ٠,٩ في المئة (٠,٨٩ كيلومتر مربع) من مساحة الاتحاد (الاشكال ٧,٦)[٣].

[٣] الأرقام مستندة إلى نظام تصنيف غطاء الأراضي/استخدام الأراضي على مستوى الفئة الأولى، والذي تمّ حسابه بواسطة المركز الوطني للإستشعار عن بُعد في المجلس الوطني للأبحاث العلمية في لبنان (CNRS-L) في عام ٢٠١٧. ووفقاً لهذا التصنيف، تتضمن الفئة «المناطق الاصطناعية» المناطق الحضرية (النسيج الحضري)، والمناطق الصناعية أو التجارية (المناطق الصناعية أو التجارية، منطقة الميناء، منطقة المطار)، والمناطق غير المبنية (مواقع النفايات، مواقع ملقمات النفايات، منطقة تمديد حضري و/أو موقع بناء، أراضي حضرية خالية) ومناطق نباتية اصطناعية غير زراعية (مناطق حضرية خضراء ومرافق رياضية وترفيهية). وتتضمن «المناطق الزراعية» المحاصيل الحقلية، والمحاصيل الدائمة، والزراعة المكثفة، والوحدات الزراعية. وتشمل «الأراضي المشجرة» الأراضي المشجرة الكثيفة والأراضي المشجرة الواضحة والأراضي العشبية» تشمل العشب الكثيف والعشب الواضح. وتتضمن «المناطق غير الإنتاجية» الصخور العارية والتربة العارية والشواطئ والكثبان.

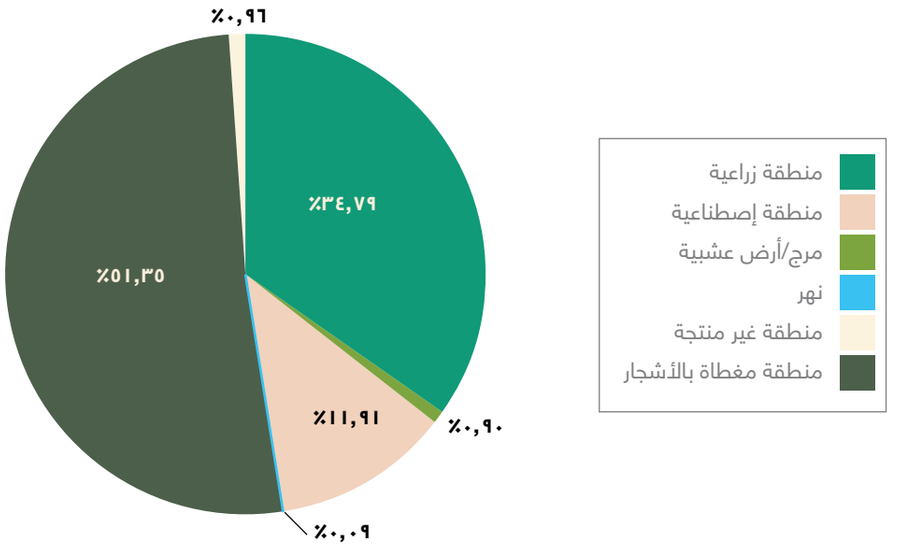

شكل ٦: نسبة استخدام الأراضي من إجمالي مساحة اتحاد بلديات الجومة
المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٣). تمّ حساب نسبة استخدام الأراضي استناداً إلى الخريطة الخاصة باستخدام الأراضي في لبنان بمقياس ١:٢٠٠٠٠، نظام التصنيف المستوى ١، المركز الوطني للاستشعار عن بُعد، المركز الوطني للبحوث العلمية في لبنان، ٢٠١٧

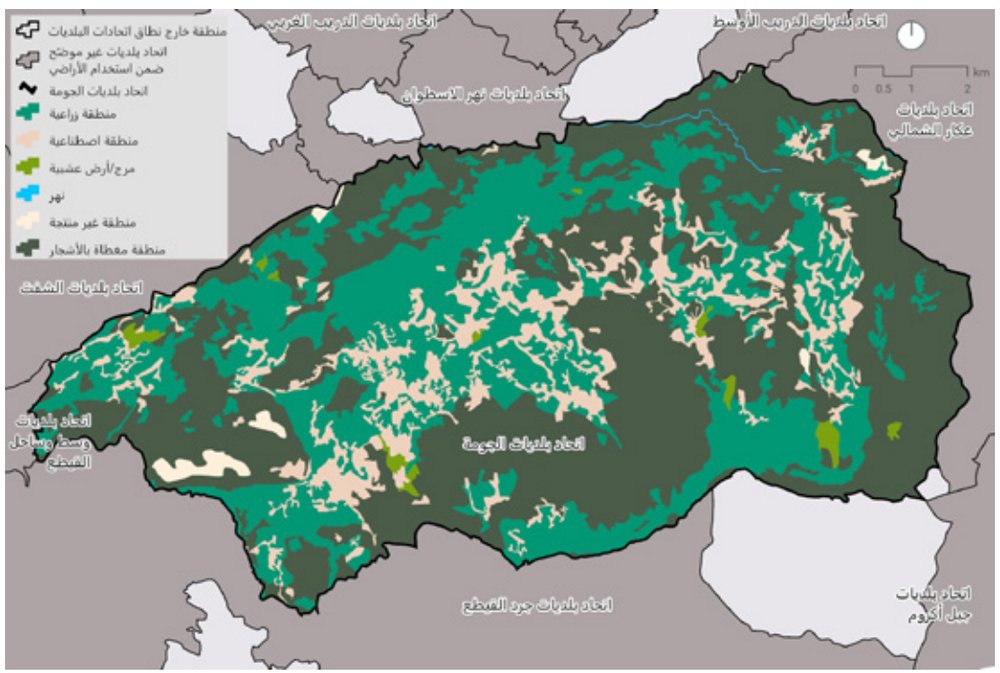

شكل ٧: خريطة استخدام الأراضي لاتحاد بلديات الجومة
المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٣). تمّ استخراج هذه الخريطة من الخريطة الخاصة باستخدام الأراضي في لبنان بمقياس ١:٢٠٠٠٠، نظام التصنيف-المستوى ١، المركز الوطني للاستشعار عن بُعد، المركز الوطني للبحوث العلمية في لبنان، ٢٠١٧

الواقع السكّاني

يقارب عدد السكّان الإجمالي ضمن بلدات الاتحاد حوالي ٧٢,٠٠٠ نسمة، حيث يشكّل غير اللبنانيين منهم (أغلبيتهم من النازحين السوريين) نسبة ١٦٪. كما يتواجد ضمن بعض البلدات عدداً قليلاً من العائلات الفلسطينية والعراقية. يعيش النازحون السوريون في ١٧ تجمع يتواجدون على أطراف بلدات الاتحاد.

يمتاز اتحاد بلديات الجومة بمجتمعاته المحلية الفتية حيث تقدر نسبة الفئات العمرية من الأطفال والشباب بما يفوق الـ ٧٠٪ من مجموع الهرم السكّاني، وذلك وفقاً للمعلومات المقدّمة من قبل المخاتير ومقدّمي المعلومات. ويبيّن الرسم البياني أدناه توزّع الفئات العمرية على مجموع الهرم السكّاني ضمن الاتحاد (شكل ٨).

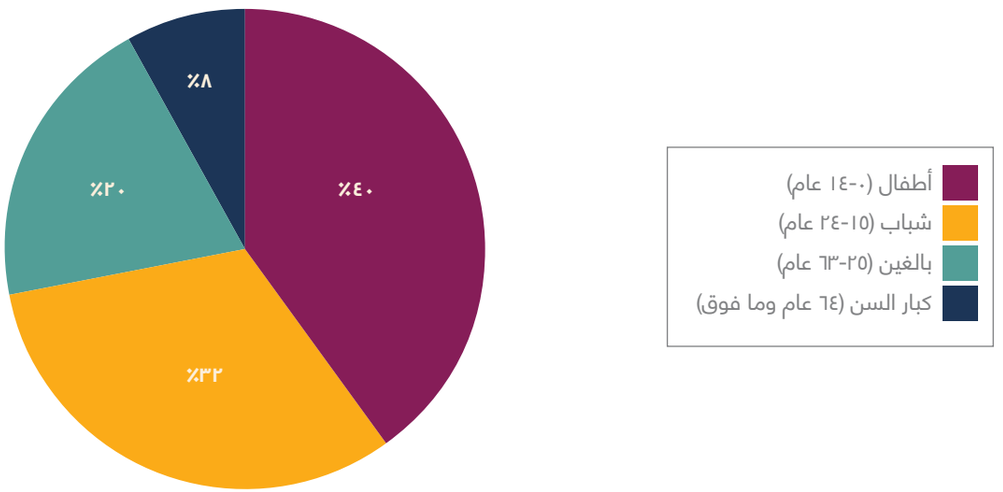

شكل ٨: توزع نسبة الفئات العمرية للسكّان ضمن اتحاد بلديات الجومة
المصدر: مسح ميداني تمّ إجراؤه مع البلديات

يشكّل المغتربون من أبناء الاتحاد نسبة عالية من عدد السكّان المسجلين حيث تصل إلى حدود الـ٣٠٪ ويتواجدون في عدد كبير من بلاد الإغتراب مثل أميركا، المكسيك، أستراليا، أفريقيا، كندا، البرازيل، دول أوروبا والخليج العربي، وبدأت عملية الإغتراب في مرحلتها الأولى إبّان الحرب العالمية الأولى خلال عامي ١٩١٤-١٩١٥ من بلدات رحبة وبينو-قبولا وبيت ملات وعين يعقوب إلى البرازيل وأفريقيا، وإزدادت نشاطاً في مرحلتها الثانية خلال الحرب الأهلية في السبعينيات نحو أوستراليا وكندا وأوروبا وأميركا، وتوالت صعوداً في التسعينيات، ومن ثم ما بعد العام ٢٠١٥، إلى أن بلغت ذروتها بعد العام ٢٠١٩ جراء الأزمات المتوالية على لبنان والتي تجسّدت في تفاقم الأزمة الاقتصادية وغياب فرص العمل. يقوم بعض المغتربين بالمساهمة في دعم أسرهم وأقاربهم عبر تحويلات مالية سنوية تصل إلى ٥٠٠ ألف دولار، مما يساعد هذه العائلات على تخطي التحديات والصعوبات التي أنتجتها الأزمة الاقتصادية والمالية في البلاد.

واقع الخدمات الأساسية والاجتماعية

الخدمات الأساسية

يعتبر واقع الخدمات الأساسية ضمن بلدات الاتحاد مقبولاً حيث تتوافر جميع الخدمات وإن بنسبٍ مختلفة بين القطاعات وبين البلديات. وتعاني المنطقة كسائر المناطق اللبنانية من تدهور نوعية وكمية الخدمات المقدّمة، بسبب الأزمة المالية الخانقة التي تعاني منها الوزارات القطاعية والبلديات، وهذا تسبّب في تراجع القدرة على تغطية كلفة التشغيل والصيانة وأثّر سلباً على الواقع العام للخدمات.

المياه

بالنسبة لمياه الشفّة توجد ٤ آبار ارتوازية بقوة ٥ إنش لكل بئر، تضخّ ٢٤ ساعة يومياً من الخزان الجوفي لمنطقة الجومة، دون توفير أية مصادر مياه بديلة لتغذيته.

تتوفّر شبكات المياه ضمن بلدات الاتحاد، ويعتبر وضعها العام جيداً، قياساً لعمر التمديدات الخاصة بها وغياب أعمال الصيانة عنها. وتقوم بإدارة هذه الشبكات إمّا مصلحة مياه الشمال التابعة لوزارة الطاقة والمياه وإمّا البلديات. تتغذّى شبكات المياه من الينابيع أو الآبار الإرتوازية أو خزانات تجميع المياه. وتعاني بلدات الاتحاد كسائر البلدات اللبنانية من التقنين القاسي في ضخّ المياه، وذلك بسبب الإنقطاع المستمر للتيار الكهربائي، وإرتفاع أسعار المحروقات، بالإضافة إلى إستفادة ٥٠ بلدة من خارج نطاق اتحاد بلديات الجومة من مياه المنطقة مما يتسبّب في تقنين المياه على أبناء المنطقة إن لجهة القاطنين أو المزارعين فيها.

الطرقات والمواصلات

يُعتبر واقع الطرق مقبولاً ضمن بلدات الاتحاد ولكنه يتفاوت بين البلديات، حيث يتراوح الوضع ما بين الجيد في بعضها ودون الجيد في بعضها الآخر. وتعاني الطرقات من عدم توفر إنارة كافية خلال الليل وذلك بسبب غياب الصيانة والتيار الكهربائي. كما تفتقر الطرقات للحد الأدنى من السلامة المرورية، فلا يوجد ترسيم للطرقات وتغيب عنها لوحات السير والسلامة المرورية، ولوحات تحديد السرعة وغيرها. يعتمد السكّان على إستعمال السيارات والآليات الخاصة وذلك بسبب غياب وسائل النقل العام.

المباني والمنشآت

تتشابه البلدات التابعة لاتحاد بلديات الجومة لجهة طبيعة المباني والمنشآت حيث تتألف الأبنية السكنية بأجملها من طابق واحد أو إثنين مع بعض الإستثناءات في عدد من الأبنية المخالفة ذات الطوابق المتعددة. تتميّز بعض البلدات بمنازلها ذات السطوح القرميدية، كبلدة بينو-قبولا. وكما العديد من البلدات والمدن اللبنانية، توجد مخالفات وتعديات على الأملاك العامة لدى البناء في بعض الأماكن خاصةً في الأسواق والساحات حيث تشكّل هذه التعديات عاملاً أساسياً في زحمة السير وغياب المساحات الخضراء بين المنازل. تعتمد الأسر في بناء منازلها على أملاكها الخاصة ولهذا نجد أن مجمل المساكن ضمن اتحاد بلديات الجومة مملوكة من أصحابها مع وجود حوالي الـ ٥٪ منها مستأجر.

أما بالنسبة للمباني والمنشآت غير السكنية فتتوزع بين صناعية وتجارية ومبانٍ رسمية (بلديات، مدارس) وسياحية (كالمطاعم والفنادق الصغيرة). تحتوي بلدات الاتحاد بيوت ومنازل قديمة تراثية، ومباني أثرية كالكنائس والمساجد، ومعالم تراثية (مطاحن، معاصر للزيتون، غيره). ويمكن للبلديات أن تحد من التمدد العشوائي للمباني والتأكيد على بناء ذو مواصفات فنيّة جيّدة من خلال وضع مخطط توجيهي حديث لاتحاد البلديات.

الكهرباء

تتوفّر ضمن بلدات وقرى الاتحاد شبكة كهرباء بحالة جيدة نسبياً ولكنّها تحتاج إلى تغليف كابلاتها لحمايتها وإزالة المخاطر عنها. ويذكر أن عدد من كابلات الكهرباء قد تعرض للسرقة مراراً في بعض البلدات التي أضحت بحاجة إلى محولات إضافية بسبب ازدياد عدد سكانها وبالتالي زيادة في استهلاكها للطاقة. ويعتمد السكّان على الطاقة المتوفّرة من قبل شركة كهرباء لبنان بالإضافة إلى الإشتراكات في المولدات الخاصة وإنشاء نظم الطاقة الشمسية، وذلك بسبب فترات التقنين الطويلة. إن النقص الكبير في المحولات، والتعدّي على الشبكات العامة يتسبّب في الأعطال المتكررة في الشبكة العامة ويؤجج النزاعات بين السكّان.

الصرف الصحّي

تتوفر شبكات الصرف الصحّي في ١١ بلدة ضمن اتحاد بلديات الجومة بنسب تغطية متفاوتة تتراوح بين ٣٠٪ في بلدة رحبة وتصل إلى حوالي ٨٠٪ في بلدات جبرايل وإيلات وتاشع وعكار العتيقة، ويذكر هنا أن هذه الشبكات قد أنشئت بدون دراسات ومواصفات علمية تأخذ بالإعتبار الواقع الجغرافي والنمو السكّاني في المنطقة، بالإضافة إلى إغفال إنشاء محطات تكرير كبرى تتناسب مع الواقع الجغرافي للمنطقة. وحالياً يوجد عدد من محطّات التكرير في كل من بلدات جبرايل والبرج عكّار والشقدوف ورحبة، حيث تعمل هذه المحطات بشكل متقطّع بسبب إنقطاع الكهرباء الدائم وكلفة المازوت العالية، وعدم قدرة البلديات على تغطية كلفة التشغيل والصيانة. أما بلدات العيون وعين يعقوب وممنع وبزبينا وبيت ملات فلا تتوفّر فيها شبكات للصرف الصحّي حيث تعتمد على الحفر الصحية الخاصة، وتتولّى الصهاريج سحب المياه من الحفر الصحية، وصرفها في مجاري الأنهار والوديان.

النفايات

يتم تجميع النفايات بطرق متعددّة تختلف من بلدة إلى أخرى. فهناك بعض بلديات الاتحاد متعاقدة مع شركة الامانة العربية، وهي شركة خاصة تعمل على جمع النفايات من البراميل والحاويات المنتشرة ضمن أحياء البلدات ونقلها إلى المكب الكائن في بلدة سرار. بينما تعتمد بعض البلديات الأخرى على الحرق وذلك لعدم قدرتها على تغطية كلفة النقل والمكب واليد العاملة بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار والمحروقات. وتقوم بلديات بزبينا وبيت ملات بعملية الفرز من المصدر ولكن تبقى هذه المبادرات غير كافية وغير فعّالة وذلك بسبب عدم تجاوب السكّان بالشكل المطلوب.

الاتصالات

تعتبر خدمة الخليوي والإنترنت دون الوسط، بسبب عدم وجود محطّات تقوية للإرسال لتغطية كافة أحياء البلدات في منطقة الجومة، بالإضافةً إلى غياب الصيانة عند حدوث الأعطال وإنقطاع الكهرباء المتكرّر عن المحطّات. تتمتّع البلديات واتحادات البلديات بإمكانيات محدودة جداً لجهة التدخل في هذا القطاع بسبب مركزية الخدمات من قبل الدولة ووزارة الإتصالات.

تحليل واقع الخدمات الأساسية

يتفاوت وضع البنى التحتية في المنطقة بحسب القطاعات. ويعتبر الصرف الصحّي من القطاعات الأكثر سوءاً حيث الشبكات والتمديدات من وإلى المنازل والمباني غير متوفرة بشكل كامل في معظم قرى وبلدات الجومة. ويعود ذلك لغياب التخطيط وعدم توفر الإمكانيات المادية لدى أي من البلديات للقيام بتمديد شبكات للصرف الصحّي وتغطية نفقات تمديد وتوصيل الصرف الصحّي من المنازل إلى الشبكة العامة ومنها إلى محطّات التكرير. وفي حين أن هنالك دراسات فنيّة بهذا الخصوص منذ العام ٢٠١٣ تمّ تقديمها في حينه إلى مجلس الإنماء والإعمار، لكن لم يتم الحصول على أية نتائج عملية لغاية الآن.

أما بالنسبة لشبكات مياه الشفة، فهي متوفّرة في أغلب بلدات الجومة وتصل من محطّات المياه إلى المنازل والمؤسسات الصغيرة بصورة جيدة ومقبولة، الّا أنّ المياه توزّع على البلدات باعتماد نظام التقنين بسبب إستفادة حوالي خمسين بلدة من خارج نطاق الاتحاد من مياه الجومة. ويعتبر كافة الأهالي أن هذا الموضوع غير محقّ، فأبناء المنطقة يحرمون من الإستفادة من المياه بصورة دائمة وتعمد مصلحة المياه لجرّها إلى خارج المنطقة بدلاً من تأمين مصادر مياه بديلة لتلك البلدات من مصادر ضمن مناطقهم. أمّا بالنسبة للطرقات الرئيسية فهي بمجملها معبّدة، لكنّها تفتقد لشروط السلامة المرورية وتحتاج إلى صيانة وتحقيق السلامة المرورية عليها.

لذلك، وبهدف تمكّين البلديات من المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية، فلا بد من تحسين واقع الخدمات الرئيسية. فمن المهم العمل على وضع خطة متابعة ومطالبة من الجهات الرسمية المعنية بضرورة العمل على إنشاء شبكات للصرف الصحّي في المنطقة ومحطّات تكرير لها، مع مراعاة الشروط والمواصفات العلمية عند إنشائها، كما وصيانة شبكات المياه وشبكات الكهرباء ورفدها بالمحولات الإضافية من جهة، والعمل على توفير السلامة المرورية على الطرقات العامة وإستدامة صيانتها وتوفير الإنارة في الشوارع ليلاً حفاظا على أمن البلدات وسلامة قاطنيها، وذلك عبر تأمين مصابيح على الطاقة الشمسية من جهة أخرى.

كما وتبرز أهمية المتابعة من قبل الإدارات المحلية والوزارة المعنية بهدف الحفاظ على المياه الجوفية وحمايتها من التلوث عبر الفحص الدوري لمياه الآبار والينابيع، والعمل على تخفيف السحب الجائر للمياه الذي أدّى إلى جفاف الكثير من الينابيع في الجومة، حيث كانت تؤمن مياه الشرب للسكّان، ومياه الري المجانية للمزروعات، مما فاقم إلى حد بعيد في إنهيار القطاع الزراعي في المنطقة بحيث أصبحت كلفة الري تشكل أكثر من نصف الكلفة الإجمالية للإنتاج. لذلك فإن العمل على توفير مصادر مياه بديلة لتغذية الخزان الجوفي بات حاجة ملحّة وضرورية لتدارك المخاطر الناتجة عن السلوكيات الحاصلة. وعليه، إن العمل على رفد حوض القموعة بمياه إضافية من جبل عاروما، خاصةً أن المياه تذهب هدراً إلى البحر عبر نهر البارد، سيساهم إلى حد كبير في زيادة كميات المياه في الحوض والذي بدوره سيساعد في تجديد ينابيع منطقة الجومة التي تؤمن مياه الري مجاناً للكثير من الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى تجديد الحياة البرية فيها. كما يتوجّب العمل على تحويل مياه نبع فنيدق إلى أودية الجومة واقامة سدود وبرك في محيط بلدات بزبينا وعين يعقوب مما يساهم في تغذية الخزان الجوفي لمنطقة الجومة. وهنا لا بد من الإشارة إلى ضرورة الإهتمام بالصيانة الدورية لقنوات الري وقنوات الأمطار وحمايتها من الإختلاط بالمياه المبتذلة.

الخدمات الاجتماعية

القطاع الصحّي

تتوفر الخدمات الصحية في الاتحاد من خلال عدد من المراكز الصحية الحكومية والخاصة والموجودة في بلدات تكريت ورحبة والعيون وعكار العتيقة. توفّر هذه المراكز خدمات طبية وإسعافات اولية واشعة وفحوصات مخبرية وأدوية ولكن بشكل غير كافٍ. يتم تغطية كلفة النفقات التشغيلية من خلال الإيرادات الذاتية والمساعدات التي تأتي أحياناً من المنظمات الأهلية والجهات المانحة. وتفتقر المنطقة إلى وجود مستشفيات، وحتى إلى وجود مركز للصليب الأحمر اللبناني.

القطاع التربوي

يعتبر قطاع التربية في اتحاد بلديات الجومة من بين الأفضل مقارنةً بالقطاعات الأخرى. تتواجد المدارس الرسمية والخاصة وعددها ٣٥ في كل البلدات، وهي تغطي المراحل الدراسية كافةً ابتدائية، ثانوية و تكميلية. وتتواجد مدارس المرحلة الثانوية الخاصة والرسمية في كلٍ من بلدات رحبة وعكار العتيقة، وبزبينا والعيون. كما يوجد معهد مهني في تكريت يحتوي على إختصاصات الكهرباء، الفندقية، التمريض، المحاسبة، برمجة الكومبيوتر، الكترو ميكانيك، إدارة فنادق، وغيرها، وآخر في عكّار العتيقة ويتضمّن الإختصاصات التالية: تمريض، كهرباء، ومحاسبة. أما في بلدة البرج فيوجد معهد فني لم يتم افتتاحه لغاية تاريخه. ويتوفر في بلدة بينو-قبولا فرعاً لجامعة البلمند/ كلية عصام فارس للتكنولوجيا.

تعتبر نوعية وكلفة الخدمات التربوية المتوفّرة مقبولة بصورةٍ عامة وإن بنسب متفاوتة. وبينما يوجد عدد كافٍ من المباني المدرسية إلّا أنّها بحاجةٍ إلى التأهيل والتجهيز لا سيما الرسمية منها. وتقوم إدارات المدارس الرسمية بأعمال الصيانة من خلال مبلغ توفّره وزارة التربية بالتعاون مع المنظمات الدولية، يتم وضعه في صندوق المدرسة تحت إشراف أساتذة مكلّفين من الوزارة. أمّا في المدارس الخاصة فتوجد فيها مجالس إدارة تتولى إدارتها وصيانتها.

ويعتبر المستوى التعليمي جيد ضمن بلدات الاتحاد حيث يظهر ذلك في نتائج الشهادات الرسمية التي تكون جيدة بإستمرار. يتلقى حوالي ٩٥ ٪ من الطلاب المقيمين في المنطقة علومهم في المدارس الموجودة في المنطقة، بينما لا تتخطى نسبة الطلاب الذين يتلقون علومهم خارج المنطقة الـ ٥٪. تتوفّر خدمات التعليم للطلاب من النازحين السوريين في بلدات عين يعقوب وضهر الليسينية وتكريت وايلات [٤].

يعاني الأهالي من الأقساط المدرسية المرتفعة جداً لا سيما في المدارس والمعاهد الخاصة ويشكون أيضاً من كلفة النقل المرتفعة بالنسبة للطلاب الذين يتلقّون علومهم خارج بلداتهم. كما يعاني الطلاب من ظروف مناخية صعبة داخل الصفوف نظراً لغياب التدفئة في فصل الشتاء بسبب النقص الحادّ في التجهيزات والمحروقات والإنقطاع شبه التام للكهرباء. كما تعاني المنطقة من عدم وجود خدمات الانترنت للتعليم عن بعد، وذلك بسبب غياب الكهرباء وسرقة الكابلات وعدم توفّر صيانة دورية.

[٤] لم يكن من الممكن جمع بيانات دقيقة حول عدد التسجيلات للسوريين في المدارس.

© منجي موسى (٢٠٢٣)

تحليل واقع الخدمات الاجتماعية

تقتصر الخدمات الصحية على ثلاث مستوصفات: واحد في بلدة تكريت حيث يوفّر بعض الخدمات الصحية الأساسية بشكل مدعوم للمواطنين، وإثنان في بلدة عكّار العتيقة يوفّران خدماتهم الصحية لأبناء البلدة فقط. وتوجد بعض المراكز التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية في بزبينا ورحبة حيث تراجعت خدماتها الصحية والاجتماعية بسبب الأزمة الاقتصادية المستجدة. أمّا على مستوى الإستشفاء، فيضطّر المرضى للذهاب إلى مستشفيات خارج المنطقة، في حلبا وفي طرابلس وبيروت.

إن الخدمات الصحية في المنطقة لا تكفي الإحتياجات الصحية لدى سكّان الجومة، وهذا يدفعهم لتأمينها من خارج المنطقة في أكثر الاحيان، مما يزيد من كلفة الفاتورة الصحية وخاصة على المرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة حيث كلفة الأدوية مرتفعة جداً، بالإضافة إلى التكاليف الباهظة للنقل وتلكؤ الجهات الضامنة عن تغطية المصاريف الصحية والإستشفائية في معظم الأحيان. لذلك من المهم، العمل على دعم وتمكّين المستوصفات الصحية المتوفرة في المنطقة بالكادرات الطبية المتخصصة وبالتجهيزات اللازمة ورفدها بمخزون من الأدوية العادية والمزمنة كي تلبي الحاجات الصحية المطلوبة للسكّان. ويتوجب ضمن هذا السياق أيضاً، العمل على توفير وسائل النقل العام ضمن المنطقة وخارجها ذهاباً وإياباً، ليتسنّى للسكّان الوصول إلى الموارد المتوفرة بكلفة أقل.

بالنسبة للخدمات التربوية، تحتضن منطقة الجومة مدارس رسمية وخاصة وثانويات بالإضافة إلى معاهد مهنية، حيث يستفيد منها السكّان اللبنانيون والنازحون السوريون، وبأغلبيتها تقدّم نتائج جيدة، تؤهل طلاب المنطقة للتعليم الجامعي خارج المنطقة. ويُذكر هنا أن المنطقة تضم معهداً جامعياً تابع لجامعة البلمند يستفيد منه بعض الطلاب من المنطقة وغيرها من مناطق عكّار. إن الواقع التربوي في الجومة شأنه شأن الواقع التربوي في كل المناطق اللبنانية يعاني من مشاكل جمّة أهمها، كلفة النقل العالية وكلفة القرطاسية والتجهيزات والنقص في الأساتذة الاختصاصيّن والتوزيع العشوائي للمعلمين على المدارس، بالإضافةً إلى عدم توفّر شروط التعليم عن بعد وسوء بعض الأبنية المدرسية.

وهذا يتطلّب العمل على دعم المدرسة الرسمية من خلال صيانة أبنيتها، وتوفير التجهيزات اللازمة لها، وتحسين شروط التعليم عن بعد فيها، والتوزيع العادل للمعلمين على المدارس، والعمل لإنشاء مركز تدريب أكاديمي للمعلمين، وتفعيل المكتبات الثقافية الموجودة في البلدات وانشاء مكتبة عامة يستفيد منها الطلاب والطامحون لنيل العلم والثقافة. ومن الضروري أيضاً العمل، على توفير النقل المدعوم للطلاب في المدارس وفي الجامعات، ودعم المعاهد المهنية بإختصاصات جديدة تراعي حاجات سوق العمل المحلي، ورفدها بالتجهيزات والمختبرات العملية اللازمة.

وعلى الصعيد الثقافي، وقبل حصول الأزمة منذ العام ٢٠١٩ كانت منطقة الجومة تضج بالندوات والمحاضرات الثقافية والأنشطة الترفيهية التي تطال كافة الفئات الاجتماعية، ولكن الأزمة الاقتصادية المستجدّة حالت دون الإستمرار في تنظيم هكذا أنشطة بسبب التكاليف العالية للنقل والمستلزمات الخاصة بهذه الأنشطة. ولا بد من الإشارة هنا، بأنّ منطقة الجومة تفتقد إلى الحدائق العامة والمساحات الآمنة التي توفّر ملاذاً للراحة والترفيه والمشي وممارسة الرياضة لكافة الفئات العمرية في المنطقة.

بناءً على هذا الواقع، يتوجب العمل على توفير مساحات آمنة في منطقة الجومة وهذه مسؤولية يجب أن تضطلع بها بلديات الاتحاد، بهدف التخفيف من حدّة الأزمات وتداعياتها النفسية والمعنوية على المجتمعات المحلية، بالإضافة إلى العمل على تفعيل دور البلديات في دعم وتمكّين الجمعيات والنوادي ومشاركتها في تمويل وتنفيذ مبادراتها الثقافية والاجتماعية في المنطقة، وبالتالي تحفيز الشباب للإنخراط في العمل العام.

الواقع الاقتصادي ومصادر الدخل الأساسية

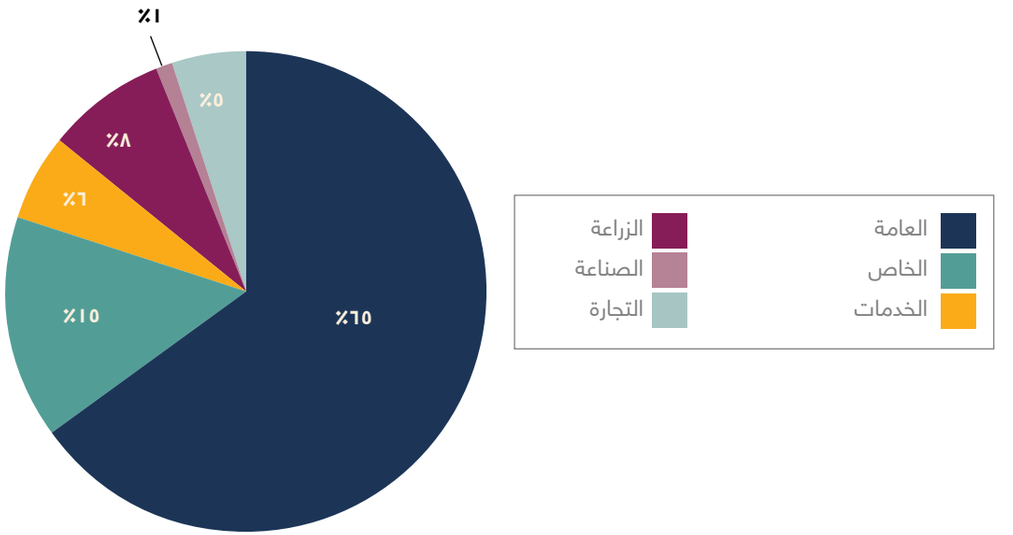

شكل ٩: توزّع اليد العاملة حسب القطاعات ضمن اتحاد بلديات الجومة
المصدر: مسح ميداني تمّ إجراؤه مع البلديات

القطاع الوظيفي

الوظائف العامة

تتراوح نسبة العاملين في القطاع العام من القوّة العاملة في بلدات اتحاد بلديات الجومة حوالي ٦٥٪ مما يدل على أن القطاع الوظيفي ضمن القطاع العام يشكّل مصدراً أساسياً لدخل الأسر المقيمة ضمن الاتحاد (شكل ٩). يتوزّع العاملون بحسب الفئات العمرية ما بين ٢٠ إلى ٦٤ سنة، ويحتل العدد الأكبر منها الموظفون في المؤسسات العسكرية حيث تتراوح فئاتهم العمرية ما بين الـ٢٠ إلى الـ٤٥ عاماً، وذلك بسبب توقّف التوظيف في الإدارة العامة منذ أكثر من ١٠ سنوات. ويتوزّع العاملون بحسب الجندر ما بين ٦٥٪ ذكور و٣٥٪ إناث، وفق مصادر المعلومات في اتحاد البلديات.

أما بالنسبة لمجالات العمل ضمن القطاع العام فتضم مروحة كبيرة من الإدارات كالجيش وقوى الأمن الداخلي والأمن العام وأمن الدولة، إضافةً إلى دوائر النفوس والسنترال والمدارس والمستشفيات الرسمية والبلديات والوظائف العامة في مراكز الأحراج والدفاع المدني ومراكز الشؤون الاجتماعية ومصلحة المياه ومحطات الكهرباء وغيره. وتتواجد مراكز هذه الوظائف إما داخل بلدات الاتحاد أو خارجها مما يشكل عبئاً مادياً على الموظفين.

القطاع الخاص

يضمّ القطاع الخاص ما يقارب الـ ١٥٪ من نسبة القوّة العاملة في بلديات الاتحاد (شكل ٩). وتتضمن مجالات العمل ضمن هذا القطاع، التعليم في المدارس الخاصة والتوظيف ضمن الشركات الخاصة والمصارف والمطاعم وغيرها من المؤسسات المتواجدة ضمن أو خارج نطاق الاتحاد. تتوزّع نسب العاملين في القطاع الخاص بحسب الفئات العمرية ما بين شباب ٧٠٪ وكبار٣٠٪ وبحسب الجندر ما بين ٥٠٪ ذكور و٥٠٪ إناث، وفق المعلومات الواردة من بلديات الاتحاد.

قطاع المهن والحرف (أعمال حرفية ومهنية ومعمارية وغيرها)

تُقدّر نسبة العاملين في قطاع الخدمات بحوالي ٦٪ من مجموع القوّة العاملة (شكل ٩)، ويتوزع العاملون بحسب الفئات العمرية ما بين شباب ٦٠٪ وكبار ٤٠٪ وبحسب الجندر يشكّل الذكور النسبة الأكبر (٨٠٪) حيث يعملون في مجال أعمال البناء (دهان، بلاط، كهرباء، صحية) وفي أعمال حرفية وصناعية (كالنجارة والحدادة). وال ٢٠٪ المتبقية هي للإناث حيث يعملن في الخياطة، تصفيف الشعر والتزيين النسائي والتصنيع الغذائي.

قطاع الزراعة

لا تشكّل الزراعة مصدراً رئيسياً لدخل الأسر في بلدات اتحاد بلديات الجومة حيث يعمل حوالي ٨٪ من إجمالي القوّة العاملة في هذا القطاع أغلبيتهم من الذكور (٩٠٪) وفق معلومات اتحاد البلديات ويعود ذلك إلى ارتفاع نسبة العاملين في القطاعين العام والخاص (٨٠٪)، ويتوزع العاملون بحسب الفئات العمرية ما بين شباب ٢٥٪ وكبار ٦٥٪ ومسنين ١٠٪.
تُقدّر مساحة الأراضي الزراعية بحوالي ١٥ كلم مربع (١٥٪ من مساحة الاتحاد) (شكل ٧,٦) حيث تتعدّد أنواع المزروعات وأهمها التفاح والخرما والإجاص والناكترين والدراق والزيتون واللوز، بالإضافةً إلى زراعة الخضار، والحبوب، وتربية المواشي، والدجاج، والنحل.

ومع أن الزراعة لا تشكل مصدراً رئيسياً للدخل في المنطقة غير أنّه من الجدير ذكره وجود خمس تعاونيات زراعية تعنى بالزراعة وتربية النحل وإنتاج الحليب. وقد ذكر عدد كبير من المزارعين الذين شاركوا في الحلقات التشاورية بأن المشاكل الرئيسية التي يعاني منها القطاع الزراعي تتلخّص في غلاء البذور والأسمدة وكلفة الري وشحّه وتصريف الإنتاج، وعدم تنوّيع الزراعة، وضعف الإرشاد الزراعي، والتغيّر المناخي.

قطاع الصناعة

لا تتجاوز نسبة العاملين في الصناعة ضمن اتحاد بلديات الجومة الـ ١٪ من حجم القوّة العاملة (شكل ٩) حيث يتساوى الذكور والإناث، ويتوزعون بحسب فئاتهم العمرية ما بين شباب ٣٠٪ وكبار ٥٠٪ ومسنين ٢٠٪. لا توجد في المنطقة مصانع أو معامل كبيرة الحجم. تتوزّع الصناعات الأساسية على إنتاج الألبان والأجبان والمواد الغذائية كالبطاطا «تشيبس» والمربيات والمونة البلدية وصناعة الصابون بالإضافة إلى مبادرة وحيدة في تصنيع الألبسة القطنية وغيرها. يتم استهلاك أغلبية الإنتاج داخل بلدات الاتحاد، كما يتم تصديره إلى البلدات المحيطة. يعاني قطاع الصناعة من الانقطاع الدائم للكهرباء وكلفة النقل وتطوير الآلات وتحديثها.

قطاع التجارة

تتواجد المؤسسات التجارية في أغلب بلدات الاتحاد وهي بمعظمها من الحجم الصغير. يقوم العمل التجاري في الاتحاد على بيع الألبسة والمواد الغذائية والخرضوات ومواد البناء، بالإضافةً إلى محال بيع اللحوم والخضار والحلويات ومحال لبيع مستحضرات التجميل والمفروشات والأجهزة الخليوية. كما يوجد ضمن بلدات الاتحاد محطّات للمحروقات وعدد من الأفران، بالإضافة إلى محلات بيع أجهزة الخليوي والأزهار والشتول وتُقدّر نسبة العاملين في هذا القطاع بحوالي ٥٪ من مجموع القوّة العاملة، ويتوزع العاملون بحسب فئاتهم العمرية ما بين شباب ٢٥٪، كبار٦٠٪، مسنين ١٥٪، وبحسب الجندر ما بين ٨٥٪ ذكور ١٥٪ إناث. تتشابه المشاكل التي يعانيها قطاعي التجارة والصناعة من حيث الإنقطاع المستمر للكهرباء ومنافسة السلع الأجنبية المستوردة من الخارج.

قطاع السياحة

بالرغم من أنّ اتحاد بلديات الجومة يتمتّع بمساحات حرجية خضراء واسعة (شكل ٧,٦)، ويتميّز بسحر مناظره الخلّابة، إلّا أنّ قطاع السياحة لا يزال مورداً ضعيفاً لجهة نسبة المداخيل الشحيحة الواردة من الأنشطة السياحية، والإنخراط الخجول لليد العاملة المحلية في قطاع السياحة. فبينما يتواجد ضمن بلدات الاتحاد العديد من الموارد الطبيعية من بحيرات وشلالات وينابيع ومغاور، إضافةً إلى الوديان والمعالم الأثرية ودروب المشي، تقتصر المؤسسات السياحية المتوفرة على بعض المطاعم والشاليهات والفنادق الصغيرة، بالإضافة إلى ممارسة البعض القليل وخاصةً من الشباب دور الدليل السياحي والجبلي. يبرّر رؤساء البلديات والجهات الفاعلة ضمن بلدات الاتحاد التقصير الحاصل على مستوى القطاع السياحي بعدم وجود خطة إعلامية وتسويقية للمنطقة إن على المستوى المحلي أو الوطني. كما يعزو هؤلاء ذلك إلى الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تؤثر على حركة الزائرين من المناطق الأخرى، بالإضافة إلى البعد الجغرافي لبلدات الاتحاد عن المدن الرئيسية.

التحويلات من الخارج

تعتبر نسبة الإغتراب ضمن بلدات الاتحاد مرتفعة حيث تصل إلى حدود الـ ٣٠٪ من النسبة العامة للسكّان المسجّلين. ويذكر أنّه يوجد نوعان من المغتربين، منهم من تركوا بلداتهم وهاجروا مع عائلاتهم منذ زمن طويل وهؤلاء قلّما يتواصلون مع أقاربهم، ومنهم من هاجر حديثاً بداعي العمل ومعظمهم من الفئة الشابّة، وهم يشكّلون الأكثرية ويقدّرون بحوالي ٨٠٪ من نسبة المغتربين، ويتواصلون بشكل دائم مع الأهل.

لا ينتمي جميع المغتربين إلى الطبقة الميسورة، فالبعض القليل منهم ميسور الحال، والبعض الآخر يكفي نفسه وعائلته. ويذكر أن الأغلبية الساحقة من المغتربين يقومون بدعم عائلاتهم وأقاربهم خاصة في ظل الضائقة الاقتصادية المستجدّة، ويُقدّر حجم الأموال المحوّلة سنوياً بحوالي ٥٠٠ ألف دولار أميركي. وقد بادر بعض المغتربين إلى تمويل بعض الخدمات التي عجزت البلديات عن القيام بها بسبب إنهيار سعر صرف الليرة اللبنانية. وتشمل هذه الخدمات: جمع النفايات ونقلها، دعم مولدات الاشتراك التابعة للبلديات عبر شراء المحروقات لها، دعم العائلات الأكثر فقراً في البلدات وخاصة خلال أزمة جائحة كورونا، وأيضاً شراء الأدوية المزمنة للمرضى بسبب إنقطاع بعضها وإرتفاع أسعارها.

تحليل الوضع الاقتصادي/ مصادر الدخل

بحسب ما تبيّن أعلاه، يرتكز الاقتصاد المحلي في منطقة الجومة بشكل أساسي على القطاع الوظيفي العام والخاص، إن في السلك العسكري أو في التعليم الرسمي والخاص بالإضافة إلى العمل ضمن مؤسسات القطاع الخاص الأخرى. ويعمل البعض أيضاً في الصناعات الخفيفة والحرفية كالألمنيوم وصناعة الخفان وميكانيك وحدادة السيارات وغيرها. وتعمل جميع الأسر في الزراعة التي تعتبر مورداً مكمّلاً للدخل الذي يحصلون عليه من أعمالهم الأساسية. ويُذكر أن الأراضي الزراعية في منطقة الجومة مملوكة من أصحابها فهي تنتقل عبر التوريث من الآباء إلى الأبناء، وساهم ذلك وإلى حد بعيد في تفتيت الملكيات المتوسطة والكبيرة في المنطقة.

وتعتبر البطالة من المشاكل الاقتصادية الأساسية خاصةً أنها تطال المتعلمين الذين باتت خياراتهم الوحيدة إمّا النزوح إلى المدن او الهجرة إلى خارج الوطن. والمشكلة الكبرى المستجدّة تكمن لدى الموظفين الذين تدنّت قيمة رواتبهم بشكل مخيف بسبب ارتفاع سعر الدولار مقابل انهيار سعر الليرة اللبنانية.

سيركز هذا القسم من التحليل على قطاعي الزراعة والسياحة واللذان تبيّن من خلال العمل الميداني، وبنتيجة اللقاءات والمناقشات مع الأطراف المعنية، أنهما يشكّلان فرصةً حقيقية لدفع عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في اتحاد بلديات الجومة إلى الأمام.

من أهم المشاكل التي يعانيها القطاع الزراعي في الاتحاد، شحّ مياه الري وجفاف بعض الينابيع مما يحتّم التحول نحو الزراعات البعلية. بالإضافة إلى ذلك تبرز مشاكل أخرى، كضعف الإرشاد الزراعي، والكلفة العالية للإنتاج وكساده وتردي نوعيته وحفظه، وإعتماد أساليب ريّ تقليدية، رش المبيدات العشوائي والتسميد العشوائي أيضاً، وعدم فحص التربة لتحديد نوعية المزروعات المناسبة لها، وضعف التسويق. لذلك، وبما أن الزراعة يمكن لها أن تشكّل مصدراً هاماً وثابتاً للدخل، فمن الضروري العمل الجادّ وبتضافر جهود كل من البلديات والفعاليات والتعاونيات والوزارة المعنية لدعم وتعزيز القطاع الزراعي وتطوير الخبرات العلمية الزراعية للمزارعين، ويذكر هنا أنه تمّ وضع محطّات لرصد الرطوبة والهواء والمطر وابلاغ المزارعين من قبل المركز الزراعي في العبدة ولكن توقف عمل المركز منذ أزمة جائحة كورونا. كما يتوجب السعي لتأمين التمويل للعمل على شقّ وصيانة الطرقات الزراعية، واستصلاح الأراضي، وإنشاء نظام حديث للري كبديل عن النظام التقليدي المعتمد، وحماية المياه الجوفية، وحماية حوض القموعة من التعدّيات الحاصلة عليه بشكل مباشر ومن حوله، كونه المغذي الأول لمخزون المياه في الجومة وغيرها من المناطق الأخرى في عكّار، وهنا تبرز الأهمية القصوى في العمل على تحويل حوض القموعة إلى محمية طبيعية للحفاظ عليه كمورد أساسي للمياه في عكّار. ويجب العمل أيضاً على تزويد الأراضي الزراعية بمياه الري من خلال دعم تكاليف ضخ المياه من الآبار البلدية والعامة، لأن الكثير من المزارعين لا يمتلكون القدرة على تسديد تكاليف الري، وبالتالي يتم منع تحويل الأراضي الزراعية إلى أراضي قافرة جرداء.

ويكتسب دعم المزارعين في تصريف انتاجهم الزراعي أهمية قصوى، وذلك من خلال توفير أسواق خارجية لمنتجاتهم، كما العمل على تدريب مربي المواشي على إنتاج وإستخدام أعلاف منتجة محلياً لخفض استهلاك العلف المستورد وبالتالي تحسين صحة الحيوانات وتحقيق أرباح للمزارعين. ويمكن العمل على إدخال زراعة الكستنا والفستق الحلبي كمحاصيل جديدة للمنطقة وزراعة شجرة الأربوريو للعلف بالإضافة إلى زراعة أشجار مثمرة أخرى، والعمل على إنشاء مؤسسة مع علامة تجارية لتوضيب وتصدير المنتجات الزراعية وطنياً وخارجياً. ومن الضروري أيضاً العمل على تدريب الشباب العاطل عن العمل على المهارات الزراعية بهدف توفير فرص عمل لهم للحد من البطالة والإنجرار نحو السلوكيات المنحرفة في المنطقة والعمل على تفعيل دور التعاونيات الزراعية والحيوانية ودعم هذا القطاع وتطوير صناعة المونة البيتية البلدية.

أما على صعيد القطاع السياحي، تضمّ منطقة الجومة غابات حرجية متنوعة في كل من بلدات تاشع وممنع وبزبينا، وغابة صنوبر في عين يعقوب، وغابة عين حلسبان التي تفصل بين عكّار العتيقة والقبيات، وغابة وادي الأسود الفاصلة بين فنيدق وعكار العتيقة، وتلة بينو، وبيوت تراثية في بينو-قبولا حيث تمّ تأهيل جميع البيوت في البلدة من قبل الوزير السابق عصام فارس لتصبح بيوتا تراثية، كما عمل الأخير على إنشاء حديقة للحيوانات تضم مجموعة منوّعة من الحيوانات، وهي مقفلة حالياً بسبب التعدّيات عليها، بالإضافة إلى إنشائه بحيرة مياه سياحية سميت بإسمه. الاشجار الحرجية الموجودة في منطقة الاتحاد هي، السنديان، الشوح، الصنوبر، القطلب.

على مستوى البنى السياحية الأخرى تتواجد دروب عديدة تصلح لرياضة المشي، وقد ساهم مجلس البيئة في القبيات وجمعيات «اكتشف عكّار» و«درب عكّار» في تحديد هذه المسارات إلى حد بعيد، وأيضا يوجد بعض بيوت للضيافة في تاشع وبينو-قبولا وبعض البيوت في عكّار العتيقة.

يفتقر هذا القطاع إلى البنى السياحية اللازمة له، إن من حيث الإعلان والإعلام، وإن على مستوى الخطة السياحية وسبل الترويج لها، وإن على مستوى الإستثمارات في المشاريع السياحية. وهنا لا بد من الإشارة إلى أنّ المؤسسات القائمة ضمن الاتحاد تفتقر إلى المبادرة، فعكار مغيّبة كلياً عن الخارطة السياحية الوطنية، وذلك يعود لجملة من الأسباب أهمها سوء البنى التحتية فيها، البعد الجغرافي عن المدن، صعوبة الوصول إلى المنطقة.

لذلك، فإن هذا الواقع يتطلّب العمل الجدّي على إعادة هيكلة وبناء المؤسسات السياحية واكسابها مهارات ومعارف بنوعية ومعايير الجودة المطلوبة للخدمات السياحية، فلا يمكن للسياحة أن تقوم في ظل هذا الواقع السيئ، وهذا يشترط العمل الجادّ لإتقان الثقافة السياحية، كما العمل لتفعيل الصيانة المستمرة للبنى التحتية في المنطقة.

ومن أهم المشاكل التي تهدد الثروة الطبيعية والحرجية في الجومة، افتعال الحرائق بهدف الحصول على الحطب وصناعة الفحم، وشق الطرقات كي يسهل الوصول إلى الأراضي الخاصة، ووضع اليد على الأراضي التي بمجملها أميرية، ويذكر أنّ طبيعة هذه الأراضي إمّا رملية أو من بحص وهذا يساعد في إنشاء المرامل لإستثمارها كمشاريع عامة، ولكنها في واقع الحال تصبح خاصة.

ومن العوامل المهمّة التي تعيق السياحة أيضاً التناقضات الحاصلة بين بلدتي عكّار العتيقة وفنيدق والتي عنوانها الخلافات العقارية وما يستتبعها من نزاعات مسلحة، مما يخلق توترات تحدّ من الزيارات السياحية، لذلك فإنّ وقف التعديات وازالتها يفترض تحويل الغابات إلى محميات، وتحويل القموعة إلى محمية طبيعية لحماية الثروة الحرجية فيها والمورد المائي الأساسي لمحافظة عكّار.

لذلك، من المهم العمل على تفعيل دور البلديات والقطاع الأهلي في المنطقة بإتجاه تسليط الضوء على هذا القطاع خاصة أن الثروات الطبيعية والبيئية والبيوت التراثية والمواقع التاريخية جميعها مقومات أساسية متوفّرة ويمكن البناء عليها واستثمارها للإنطلاق بهذا القطاع كي يصبح مورداً إقتصادياً أساسياً في المنطقة. ويتطلب ذلك العمل على التكامل بين القطاعين السياحي والزراعي كون المنطقة تحتضن أعداداً كبيرة من الكفاءات البشرية بداخلها وخارجها والتي يمكن استثمارها في تطوير الواقع الاقتصادي في المنطقة خاصةً من خلال جذب المستثمرين من المغتربين أبناء البلدات للإستثمار في قطاعي الزراعة والسياحة.

ولا بد من الاشارة هنا وضمن هذا الإطار، أنه يمكن الإطلاع على تجارب أخرى حصلت في مناطق أخرى في عكّار كجرد القيطع، أو في مناطق أخرى في لبنان للإستفادة منها ونقل التجارب وتكييفها وفق واقع المنطقة والاستنارة بالخبرات المتوفرة.

وما يساهم في تطوير هذا القطاع أيضاً، تفعيل التنسيق والتكامل بين اتحادي بلديات الجومة وجرد القيطع بهدف وضع خطط سياحية مشتركة تأخذ بالإعتبار خصوصية وثقافة كل منطقة والتكامل فيما بينها من حيث المعالم والموارد الطبيعية والبشرية فيها.

وعلى المدى الطويل والمستدام يمكن العمل على تبني مشروع المنتزه الوطني لأعالي عكّار والذي يتضمن إنشاء محمية وطنية طبيعية تكون الأكبر والأجمل على مستوى لبنان وتساهم في تفعيل السياحة في مناطق جرد القيطع والجومة وأعالي الدريب.

التوجهات الاستراتيجية

يتضمن هذا الجزء من التقرير عرض التوجهات الإستراتيجية للقطاعات الإنتاجية المتوفّرة ضمن اتحاد بلديات الجومة مع التركيز على قطاعي الزراعة والسياحة اللذان يشكلان فرصةً حقيقية لتنمية اجتماعية واقتصادية محلية سليمة. تمّ وضع وإقتراح هذه التوجهات بناءً على الواقع الموجود وعلى التحليل النوعي لهذين القطاعين واللذان تمّ عرضهما ضمن الأجزاء السابقة.

أما بالنسبة للقطاعات الأخرى الموجودة كالصناعة والتجارة والخدمات، فهي حتماً ستبقى قائمة ضمن مدن وبلدات الاتحاد، ولكن يمكن أيضاً تنميتها بشكلٍ يتماشى مع رؤية وتوجهات الاتحاد.

بالنسبة لقطاع الصناعة يمكن أن يساهم في تعزيز قطاعي الزراعة والسياحة من خلال لعب دور تكميلي وزيادة قيمة إضافية ضمن الدورة الاقتصادية، حيث يمكن أن تخدم الصناعات المحلية القطاعات الأخرى مما يساعد على توفير فرص عمل للشباب. ولا بد من العمل على حماية الصناعات الصغيرة المتوفرة في المنطقة والعمل على تطوير بعض الحرف التصنيعية عبر تدريب متخصص يرفع من الكفاءات والمهارات. وهذا يتطلّب العمل على تأمين مصادر بديلة للكهرباء بكلفة أقل، دعم الصناعيين وحماية الإنتاج المحلي من المنافسة وتأمين أسواق لتصريف الإنتاج محلياً ودولياً.

وتعتمد الأعمال التجارية في الاتحاد على بعض المحلات المتنوعة والصغيرة الحجم، التي لا تكفي إحتياجات السوق المحلي مما يضطر السكّان للذهاب إلى خارج المنطقة للحصول على كامل إحتياجاتهم. وتتلخّص مشاكل هذا القطاع في المنافسة الكبيرة من السلع الأجنبية، تراجع نسبة المبيعات بسبب تدني القدرة الشرائية لدى الزبائن، ضعف الإستثمار الملحوظ ضمن هذا القطاع بسبب الأزمة الاقتصادية المستجدّة، عدم ثبات سعر صرف الدولار مما يعيق عملية تحديد الأسعار بشكل يتناسب مع الكلفة والقدرة الشرائية للسكّان، ويضاف إلى كل ذلك الانقطاع الدائم للكهرباء مما يتسبّب بتلف لبعض المواد الغذائية حيناً، ويزيد من كلفة توفير الطاقة حيناً آخر. لذلك وبغية تفعيل هذا القطاع، لا بد من العمل على تشجيع الإستثمار في القطاع التجاري لمحاولة جذب الشباب والحد من هجرتهم، والعمل على حماية المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة في البلدة وحثها للإستفادة من خدمات غرفة التجارة والصناعة الموجودة في مركز بلدية حلبا، والعمل على تشجيع المبادرات التجارية الفردية القائمة على البيع عبر تقنية «Online»، تحفيز الشباب والنساء لإنشاء مشاريع تجارية صغيرة عبر التشبيك والتنسيق مع منظمات تعمل ضمن هذا الإطار، والعمل على تدريب التجّار في المنطقة على أصول البيع والشراء والتسويق ودراسة الجدوى لمشاريعهم وكيفية تطويرها لزيادة مداخيلهم وبالتالي خلق فرص عمل أمام شباب المنطقة.

ويعتبر قطاع الخدمات أساسي وحيوي ومكمل للقطاعات الأخرى. ففي حال إعتمد الاتحاد والبلديات المعنيّة على تنمية قطاعي السياحة والزراعة، فيجب أن تتوفّر الخدمات الأخرى الأساسية والاجتماعية والتي تساعد على إبقاء المواطنين في بلداتهم وقراهم وتجذب مجموعات أخرى للعمل في القطاعات المذكورة.

ففي حال أراد الاتحاد جذب إستثمارات من خارج المنطقة فمن الضروري أن تكون الخدمات الأساسية كالطرق والمياه والكهرباء متوفرة. كما من الضروري العمل على تعزيز الخدمات الصحية في المستوصفات الموجودة ورفدها بالمستلزمات الطبية والأدوية ودعمها بجهاز كامل لحالات الطوارىء والعمل على تجهيز وصيانة البنى التحتية والعمل على وضع خطة مستدامة لمعالجة النفايات الصلبة على مستوى اتحاد البلديات.

قطاع الزراعة

كما تبيّن خلال عرض واقع القطاعات والإمكانات والموارد المتوفّرة ضمن اتحاد بلديات الجومة، فان القطاع الزراعي يشكّل فرصةً كبيرة وحقيقية لسكّان المنطقة لجهة تحسين وضعهم الاقتصادي وزيادة فرص العمل للشباب وللأسر. وبينما يمارس العديد من الأسر الزراعة بشكلٍ غير إحترافي حيث يعتبرونها مورد دخل ثانوي وإضافي، يمكن من خلال بعض التدخلات والبرامج والمشاريع تحقيق نقلة نوعية على مستوى هذا القطاع. ويتطلّب ذلك تضافر جهود وإمكانات البلديات والمؤسسات الأهلية والقطاع الخاص، وتوفير التمويل من الجهات المانحة للتمكّن من العمل لتحقيق تنمية زراعية مستدامة.

وتتطلّب عملية تنمية قطاع الزراعة تدخلات على مستوى البنية التحتية كشق وتأهيل طرقات زراعية تمكّن الأهالي من الوصول إلى أراضيهم وإستصلاحها. كما تعتبر المياه عنصراً أساسياً للتنمية الزراعية مما يتطلب من البلديات والجهات الأخرى المعنية العمل على حماية المياه الجوفية وزيادة مخزون المياه وإيجاد نظام حديث للري والسعي للحفاظ على مياه الأمطار وإعادة تدوير مياه المنازل المستعملة وتحفيز المزارعين على إستعمال مياه الصرف الصحّي المكرّرة في الريّ.

وعلى المستوى البشري يجب العمل على تفعيل التعاونيات الزراعية وتدريب المزارعين وتمكينهم بالمعارف والخبرات الزراعية الفنية الحديثة وتعزيز الإرشاد الزراعي وتفعيل الرزنامة الزراعية. ومن الضروري أيضاً تفعيل دور التعاونيات الزراعية الموجودة كتعاونية النحالين وتعاونية مربي الأبقار والماشية لأنّ من شأن ذلك المساهمة في تحفيز وتطوير التصنيع الزراعي والحيواني. ومن المهم أيضاً العمل على تطوير الزراعات البعلية والمروية عبر الإستفادة من مركز الأبحاث الزراعية الموجود في منطقة العبدة/عكّار، والمدرسة الفنية الزراعية بالإضافة إلى البرامج الفنيّة التي تقدمها وتقوم بها الجهات المانحة والمؤسسات الرسمية ذات الصلة كالوزارات وغيرها.

ومن الضروري أيضاً التفكير والعمل لإيجاد وسائل بديلة للحصول على مياه الريّ عبر حصر مياه الشتاء ببرك او خزانات وإعتماد الريّ بالتنقيط وإنشاء برك لتجميع مياه الأمطار في برك محورية اي في تجمع لأراضٍ زراعية وتنظيم توزيع مياه الريّ بإدارة لجان مياه مستقلة.

ولتنشيط الزراعة أيضاً من المهم العمل على فحص التربة وترويج زراعات بديلة تتلاءم مع التغيرات المناخية كالكيوي والمانغا والافوكادو. كما لا بد من إدخال منتجات غذائية تتلاءم مع طبيعة المنطقة وخصائصها مع الأخذ بالإعتبار التغيرات المناخية المستجدة، والتي تعتمد على الطاقة البديلة المتجددة وإنشاء رابط الكتروني للمتابعة مع كل مزارع، وإستحداث مركز للإرشاد الزراعي بالتعاون مع مركز الأبحاث الزراعية الكائن في منطقة العبدة/عكّار.

كما أنه من المفيد التوجه نحو تربية الأسماك عبر إنشاء برك مياه حلوة ومالحة تعمل وفق أنظمة تمنع ترسبات بقايا الأغذية الخاصة بالأسماك. يمكن للزراعة أن تلعب دوراً أساسياً في تنشيط القطاع السياحي الذي يركّز على المطاعم التي يمكن أن تستفيد من إنتاج المنطقة من الزراعات الأساسية والمتجددة.

ولا بد من الإشارة أيضاً إلى ضرورة الإهتمام بالثروة الحيوانية عبر تفعيل الطب البيطري وتدريب المزارعين على كيفية إعطاء الحيوانات الأدوية المناسبة وتفعيل الكشف الدوري عليها، بالإضافة إلى تفعيل الإهتمام بتربية النحل والعمل على فحص العسل قبل تسويقه.

ويتبيّن من العرض المقدّم أعلاه أن فرص تنمية القطاع الزراعي متوفّرة ضمن اتحاد بلديات الجومة، مع ضرورة العمل بين البلديات كافةً بشكلٍ جماعي ومنسّق. ومن أجل الشروع في هذا المسار، يجب تأسيس هيئة أو لجنة من العاملين في قطاع الزراعة على مستوى الاتحاد تتضمّن ممثلين عن البلديات والتعاونيات الزراعية والجمعيات الأهلية والمزارعين والقطاع الخاص. وتكون مهمة هذه الهيئة وضع خارطة طريق للتنمية المحلية الزراعية مبنية على مراحل متعدّدة ومتدرّجة تتضمّن كل مرحلة مجموعة من البرامج والتدخلات التي تطال البنية التحتية الزراعية وتطوير المهارات البشرية، وذلك مع الأخذ بعين الإعتبار نطاق زمني منطقي. كما تقوم هذه الهيئة بالتواصل مع الجهات الداعمة الحكومية والأهلية والدولية بهدف عرض خارطة الطريق المتفق عليها والمشاريع ذات الأولوية. ويمكن لهذة الهيئة تأسيس لجان مصغّرة لمساعدتها على التواصل مع أكبر عدد من الجهات الداعمة.

قطاع السياحة

إن الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها السكّان عامّة والتي أصابت في الصميم معظم العائلات في منطقة الجومة كما باقي المناطق اللبنانية تفترض العمل الحثيث لإيجاد وتوفير مصادر أخرى للدخل تتيح لها العيش الكريم. وتتمتّع منطقة الجومة بوجود موارد طبيعية وتراثية ومناخية وبشرية وفيرة تشكل المقومات الأساسية التي يمكن البناء عليها لتنشيط القطاع السياحي في المنطقة.

ويتطلّب هذا الموضوع جهوداً كثيفة لجهة العمل على إنشاء محميات طبيعية ضمن منطقة الكاف ووادي الزلقا في بزبينا مع ما يعلو من وادي الدير وأيضا الغابات الفاصلة بين الشقدوف وعكار العتيقة وغابات عكّار العتيقة وعين يعقوب. وسيساعد إنشاء المحميات بوقف التمدد العمراني حيث لا يوجد أي تخطيط مديني في منطقة الجومة. كما من المهم إستحداث مراكز تدخل لوقف الحرائق.

وبينما تتوفّر ضمن اتحاد بلديات الجومة المقوّمات الأساسية لتفعيل وتعزيز القطاع السياحي، إلا أن ذلك يتطلب جهوداً وإمكانات ضخمة على مستوى البنية التحتية كما لجهة دور وإلتزام المؤسسات المحلية الرسمية والأهلية والخاصة في العمل سوياً لتكامل الأدوار كلٌ بحسب إمكاناته. وإضافةً للمحافظة على الثروات الطبيعية، لا بد من العمل على بناء القدرات والطاقات المحلية وتمكينها من مواكبة عملية تفعيل القطاع السياحي مما يتطلّب تدريب العناصر البشرية خاصةً الشباب.

ولا بدّ كخطوة أولى أن يسعى اتحاد البلديات وبالتعاون مع الجمعيات الأهلية في إيجاد تمويل، ليس من الضروري أن يكون حجمه كبيراً، وذلك لإعداد خطة سياحية تستند على المقومات المتوفّرة والمذكورة أعلاه. ومن المهم أن تقترح الخطّة إطاراً زمنياً واقعياً يراعي التحديات القائمة على مستوى البنية التحتية والإطار المؤسساتي كما المدة اللازمة لتطوير القدرات البشرية. ويجب أن تتضمّن الخطة جانباً أساسياً يركّز على وضع السياسات والأطر القانونية المناسبة للمحافظة على الموارد والثروات الطبيعية والتراثية.

ويجب أن تتضمّن الخطة مرونةً كافيةً لجهة إمكانية تنفيذها ضمن مراحل متعددة بحسب الأولوية وبحسب الموارد المادية المتوفّرة لتنفيذ الأعمال والتدخلات على المستويات كافةً. كما يجب أن تراعي الخطة الظروف الاقتصادية والمالية التي يمر بها لبنان.

ولحين إعداد الخطة الإستراتيجية السياحية، يمكن لاتحاد بلديات الجومة وبالتعاون مع القطاعين الأهلي والخاص في المنطقة، المباشرة في بعض الأنشطة والتدخلات التي من شأنها تحريك الواقع السياحي، ومنها:

- تشكيل هيئة سياحية تضم ممثلين عن البلديات والاتحاد والجمعيات الأهلية والشبابية وبعض المهتمين تكون مهمتها التنسيق والتواصل مع الجهات المعنية بالقطاع السياحي. ويمكن لهذه الهيئة التواصل مع المغتربين والسعي لإيجاد تمويل لتنفيذ مشاريع صغيرة.
- تحديد المواقع السياحية الطبيعية والتراثية والثقافية والتاريخية وإعداد خريطة واضحة لذلك. ويمكن الإعتماد على خريجي الجامعات الذين يجيدون إستعمال نظم المعلومات الجغرافية (GIS).
- العمل على تسويق المنطقة إعلامياً ووضعها على الخارطة السياحية الوطنية. ويمكن الإستعانة أيضاً بطلاب الجامعات وبعض المؤسسات التجارية لوضع خطة إعلامية سياحية (ملصقات – منشورات – اعلانات عبر التلفزيون ومواقع التواصل الاجتماعي).
- تحفيز البلديات والجمعيات على إنشاء وتأهيل دروب للمشي وصيانة ما هو متوفر ضمن الغابات والأحراج.
- إنشاء بيوت للضيافة خاصةً ضمن المنازل التي لديها غرف غير مستعملة.
- تفعيل صناعة المونة البيتيّة البلدية، وتطوير التصنيع الزراعي والغذائي.
- تفعيل الأنشطة الثقافية والترفيهية والرياضية في المنطقة وتنظيم مهرجانات سنوية تستقطب المغتربين من أبناء البلدة لتحفيزهم على الاستثمار ودعم القطاع السياحي في المنطقة.

© منجي موسى (٢٠٢٣)

© منجي موسى (٢٠٢٣)

نحو خطة اقتصادية-اجتماعية

بناءً على الجلسات التشاورية وورش العمل التي تمّت مع ممثلين عن البلديات المنضوية ضمن اتحاد بلديات الجومة، كان التوافق على اعتماد الرؤية التالية:

> **"الجومة، كنز عكّار بطبيعتها الخلابة، ومناخها المنعش، وبيئتها الجميلة، جامعة بتنوع أطيافها، رائدة باقتصادها، عامرة بأمنها وروادها."**

ومن أجل تحقيق هذه الرؤية يجب أن تتضافر جهود البلديات والقطاعين العام والخاص إضافةً إلى المجتمعات المحلية والعمل سوياً في سبيل تنمية اجتماعية اقتصادية تستند على مقومات المنطقة وتستفيد من الفرص المتاحة. وبحسب نتائج الدراسة، يجب أن يتم التركيز في اتحاد بلديات الجومة على تنمية قطاعي السياحة والزراعة نظراً للمقومات البشرية والطبيعية والمادية المتوفّرة والتي يمكن البناء عليها وتطويرها نحو الأفضل.

ويتطلب العمل على تحقيق تنمية زراعية وسياحية وضع خارطة طريق لكل قطاع تتقاطع مع بعضها البعض وتتضمّن مراحل متعددة من الواجب تنفيذها ضمن إطار زمني منطقي وبحسب توفّر التمويل لذلك. سوف تتضمّن خارطة الطريق لكلٍ من قطاعي الزراعة والسياحة التدخلات الإستراتيجيّة المرتبطة بأربعة عوامل أساسية هي:

١. البنية التحتية
٢. الإطار المؤسساتي الموجود
٣. الموارد الطبيعية
٤. العنصر البشري المحلي

خارطة طريق القطاع الزراعي

مستوى الصعوبة في التنفيذ	كلفة التنفيذ
مرتفع	مرتفعة
متوسط	متوسطة
ممكن	منخفضة

البنية التحتية

أهداف قصيرة الأمد

- الإعتماد على الطاقة الشمسية كمصدر لتشغيل الآبار للري

أهداف متوسطة الأمد

- العمل مع الوزارات والبلديات على وضع خطة مستدامة لصيانة البنى التحتية
- تأمين مياه نظيفة للري
- شق وصيانة الطرقات الزراعية
- تكرير مياه الصرف الصحي وإستعمالها في ري زراعات معينة
- إنشاء أنظمة ري حديثة للزراعة
- معالجة كب وحرق النفايات في الأراضي الزراعية
- إدخال إستعمال التكنولوجيا الحديثة

أهداف طويلة الأمد

- السعي لإنشاء مراكز للتدريب والتوجيه الزراعي

الإطار المؤسساتي

أهداف قصيرة الأمد

- تفعيل التنسيق والتعاون بين الوزارات المعنية والبلديات
- إنشاء لجنة زراعية ضمن اتحاد البلديات للتواصل مع الأفرقاء

أهداف متوسطة الأمد

- تعزيز عمل التعاونيات الزراعية وتفعيل دورها
- بناء علاقة متينة مع وزارة الزراعة وتعزيز التعاون معها
- إشراك الجمعيات الأهلية التي تعنى بالتنمية المحلية في عملية التعاون
- بناء علاقة مع كليات الزراعة ضمن الجامعات الموجودة للمساعدة على إجراء أبحاث زراعية
- العمل مع الدفاع المدني والجهات الأخرى لوضع وتطبيق خطة لتجنّب ومكافحة الحرائق
- تفعيل المحاسبة البلدية والرسمية لوقف التعدّيات على الأملاك العامة والغابات والأحراج

أهداف طويلة الأمد

- العمل على إنشاء تعاونيات زراعية وحيوانية متخصصة
- بناء علاقات مع الجهات المانحة للتمكن من تنفيذ المشاريع

الموارد الطبيعية

أهداف متوسطة الأمد

- الحفاظ على الموارد الطبيعية في منطقة الجومة والاستثمار فيها
- حماية المياه الجوفية
- الحد من التمدد العمراني على حساب الأراضي الزراعية
- المحافظة على التربة من خلال إيجاد مطامر سليمة النفايات
- إنشاء محميات طبيعية للمحافظة على الموارد
- العمل على إصدر وتطبيق تعاميم بلدية للمحافظة على الموارد والمناطق الطبيعية

الموارد البشرية

أهداف متوسطة الأمد

- تدريب الشباب والسيدات على المواضيع الزراعية والتقنيات الحديثة
- توجيه الشباب للحد من الهجرة
- تفعيل العلاقة مع المغتربين وإشراكهم في تمويل وتسويق المشاريع
- تدريب الأهالي على التصنيع الغذائي والمونة البلدية
- تفعيل الإرشاد والتدريب الزراعي
- إعداد وتنفيذ حملات توعية بشكل متكرر لحث الأهالي على ممارسة الأعمال الزراعية
- إعداد وتنفيذ حملات دعائية وإعلامية حول أهمية المنتوجات الزراعية في المنطقة

أهداف طويلة الأمد

- تحفيز الشباب على الإنخراط في التعاونيات الزراعية والدخول في سوق العمل
- تحسين عملية التسويق الزراعي من خلال تدريب موجّه على آليات التوضيب والتعليب وفتح أسواق جديدة خارج الاتحاد

خارطة طريق القطاع السياحي

مستوى الصعوبة في التنفيذ	كلفة التنفيذ
مرتفع	مرتفعة
متوسط	متوسطة
ممكن	منخفضة

البنية التحتية

أهداف قصيرة الأمد

- صيانة الطرقات التي تؤدي إلى المعالم والمناطق السياحية

أهداف متوسطة الأمد

- تأمين الإنارة بشكل دائم أثناء الليل ضمن المناطق والمعالم السياحية
- الإعتماد على الطاقة الشمسية كمصدر لتأمين الطاقة للمناطق والمرافق السياحية

أهداف طويلة الأمد

- تأمين الخدمات الأساسية في المنطقة (مياه نظيفة – كهرباء – طرق – صرف صحي – جمع النفايات – الخ)
- السعي لتأمين خط نقل ثابت من المدن الرئيسية إلى المنطقة لتعزيز السياحة
- تأمين الكادر البشري لحماية والمحافظة على المعالم السياحية والأثرية

الإطار المؤسساتي

أهداف قصيرة الأمد

- بناء علاقة متينة مع وزارة السياحة وتعزيز التعاون معها
- إنشاء لجنة محلية ضمن اتحاد البلديات للتواصل مع الأفرقاء

أهداف متوسطة الأمد

- تعزيز التعاون بين البلديات والقطاع الخاص
- السعي لإعداد خطة سياحية للمنطقة
- إشراك الجمعيات الأهلية التي تعنى بالتنمية المحلية في عملية التخطيط السياحي
- بناء علاقة مع الجامعات الموجودة لدعم التوجيه السياحي لطلاب الجامعات
- تفعيل المحاسبة البلدية والرسمية لوقف التعدّيات على المعالم السياحية، الغابات، الأحراج، الينابيع، الأنهار، إلخ
- بناء علاقات مع الجهات المانحة للتمكن من تنفيذ المشاريع

أهداف طويلة الأمد

- العمل على زيادة وتحفيز الإستثمارات في المشاريع السياحية

الموارد الطبيعية

أهداف قصيرة الأمد

- الحفاظ على الموارد الطبيعية في منطقة الجومة والاستثمار فيها

أهداف متوسطة الأمد

- حماية وصيانة الأنهار والينابيع الموجودة
- الحد من التمدد العمراني على حساب المناطق الحرجية
- المحافظة على وحماية المعالم الأثرية والتراثية الموجودة في المنطقة
- إنشاء محميات طبيعية للمحافظة على الموارد وجذب الزوار والسياح

أهداف طويلة الأمد

- العمل على إصدار وتطبيق تعاميم بلدية للمحافظة على الموارد والمناطق الطبيعية

الموارد البشرية

أهداف قصيرة الأمد

- تدريب وتمكين الشباب على تأمين الخدمات السياحية

أهداف متوسطة الأمد

- إنشاء دروب لممارسة رياضة المشي
- تدريب الأهالي على التصنيع الغذائي والمونة البلدية
- تنظيم مهرجانات سياحية بشكلٍ دوري
- إعداد وتنفيذ حملات توعية بشكل متكرر لحث الأهالي على الإنخراط في عملية التنمية السياحية
- إعداد وتنفيذ حملات دعائية وإعلامية حول المواقع والنشاطات السياحة في المنطقة

أهداف طويلة الأمد

- تحفيز العائلات على إنشاء بيوت وغرف ضيافة لتعزيز السياحة المحلية
- تفعيل العلاقة مع المغتربين وتحفيزهم على الإستثمار في المشاريع السياحية

خلاصة

كما يتبيّن من خارطتي الطريق أعلاه، إن عملية التنمية المحلية على مستوى قطاعي السياحة والزراعة ليست بالعملية السهلة، ولكن غير مستحيلة. كما يتطلّب هذا المسار جهوداً محلية حثيثة إضافةً إلى موارد مالية كبيرة وآليات تنسيق ثابتة وممأسسة.

ويتبين من خارطتي الطريق أنه بالإمكان لاتحاد البلديات، وطبعاً مع مساهمة البلديات المنضوية ضمنه، المباشرة بالخطوات التي لا تتطلّب تمويلاً كبيراً والتي يمكن أن تساعد على وضوح الرؤية لجهة الخطوات الواجب تنفيذها. فكلٌ من القطاعين المذكورين بحاجة إلى هيئة (لجنة) استشارية محليّة يتم السعي لتأسيسها من قبل اتحاد البلديات وتتضمّن ممثلين عن الجهات والمؤسسات الرسمية والأهلية والخاصة وتكون مهمتهما وضع تصور عملي للمباشرة بتنفيذ خارطة الطريق لكل قطاع. ويجب على أعضاء هذه اللجان الإلتزام بتوفير الوقت والجهد اللازمين لتحقيق تقدّم على مستوى كل قطاع.

يلي هذه الخطوة مباشرة كل لجنة على حدة بالإتصال بالوزارات المعنية بالقطاع والتعرّف على إستراتيجية وخطط الوزارات وإمكاناتها المادية والبشرية في مساعدة ودعم وتوجيه الاتحاد في عملية التنمية السياحية والزراعية خاصةً لجهة وضع إستراتيجيات محلية للقطاعين.

بعدها، تقوم اللجان القطاعية بالإتصالات اللازمة بالجامعات والجهات المانحة المعنية بكل قطاع للسعي لإيجاد التمويل والدعم التقني والبشري اللازمين من أجل إعداد ووضع إستراتيجية وخطة تنفيذية لكل قطاع. ويجب أن تستند التحضيرات لإعداد هذه الاستراتيجيات على نتيجةً الاتصالات الأولية التي أجرتها كل لجنة مع الوزارات المعنية حول كل قطاع والتي أدت إلى وضوح الصورة حول الإمكانات المتاحة والتحديات المتوقعة خلال مسار عملية إعداد الاستراتيجيات والخطط القطاعية.

يجب ألا يتعدى تنفيذ المهام المذكورة أعلاه من عملية تأسيس اللجان المحلية إلى إجراء الاتصالات وتحديد الجهات الداعمة لإعداد الاستراتيجية القطاعية مدة ٦ أشهر. من المتوقع أن ينتج عن الاستراتيجية المطلوب إعدادها حول كل قطاع خطة عمل مفصّلة مع برنامج زمني منطقي وميزانية واضحة.

© منجي موسى (٢٠٢٣)